الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

أثر جودة المعلومة المحاسبية على القوائم المالية

(دراسة حالة آراء عينة من المهنيين والأساتذة المختصين)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

من إعداد الطالبة:

- دنيا دندوقة.
- عطاف سعيدة.

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

عامر الحاج.

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
- زاوي صورية	- أستاذ التعليم العالي	رئيسا	بسكرة
- عامر الحاج	- أستاذ محاضر (أ)	مقررا	بسكرة
- جوامع سماعين	- أستاذ التعليم العالي	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2022-2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

أثر جودة المعلومة المحاسبية على القوائم المالية

(دراسة حالة لعينة من المهنيين والأساتذة المختصين)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

من إعداد الطالبة:

- دنيا دندوقة
- عطاف سعيدة

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

عامر الحاج

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
- زاوي صورية	- أستاذ التعليم العالي	رئيسا	بسكرة
- عامر الحاج	- أستاذ محاضر (أ)	مقررا	بسكرة
- جوامع سماعين	- أستاذ التعليم العالي	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

شكر وتقدير

الحمد الله رب العالمين حمدا يليق بعظمة جلاله وله الشكر يكافئ نعمه ويوافى مزيده، وأفضل الصلاة على سيد الأولين والآخرين وإمام المتقين وسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وعليه أتقدم بالشكر والحمد لله سبحانه وتعالى على نعمه وامتنانه، وبفضل توفيق من الله عز وجل تمكنا من إتمام هذا العمل المتواضع فالحمد لله رب العالمين.

كما نتوجه بجزيل الشكر لمشرفنا الأستاذ

"الحاج عامر " على ملاحظاته القيمة فجزاه الله عنا كل خير.

كذلك نشكر الأساتذة في قسم العلوم المالية والمحاسبية على دعمهم ومساندتهم لنا

ونخص بالذكر الدكتور **"عزوز ميلود"**

والدكتور **"عقبي حمزة"** على كل ما قدماه لنا من معلومات جعلها الله في ميزان حسناتهما.

ونتقدم بالشكر إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل

الإهداء

اللهم لك الحمد قبل أن ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى، نحمد الله عز وجل أنه وفقنا إلى إنجاز هذا العمل المتواضع.

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار واحمل إثمه بافتخار وشجعني على إتمام مسيرتي الدراسية عليك السلام يا روحا تمنيت أن يدوم بقاؤها وعليك المغفرة

يا أعز وأغلى من رحل .... أبي نور حياتي رحمه الله

إلى ملاكي في الحياة إلى بسمة حياتي وروح فؤادي وعطر قلبي وبلسم جراحي إلى أغلي إنسانة ...أمي الحبيبة أطال الله في عمرها

إلى من شاركوني حليب الأمومة وقاسموني الفرح والحزن .... إلى من يعجز اللسان عن وصف ما أكنه لهم من حب إلى فخري وقوتي إخواتي وأختي الغالية وفقيدي أخي العزيز رحمه الله

إلى أقاربي وأحبابي وكل طالب علم وكل زملائي ومن ساعدني في إتمام هذه المذكرة وجميع أساتذتي في الجامعة وصديقاتي التي جمعتني بهم أيام الدراسة

إلى زميلتي في المذكرة صديقتي دنيا

إليكم أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

"سعيدة "

إهداء

الى قبلة الجبين الأخيرة قبل تسقط الأحلام... الى من حاربت الأشرار والأقدار بقلب ثائر فداءا لصغيرتها...أمي.

والى أبي الحبيب

إلى سلمى ... أمي الصغيرة قبل عقدين، حبيبتي التي خاطت لي الدمية وأهدتني المرآة الوردية

الى إخوتي الذين قاسموني الافراح والأحزان وكانو لي سندا من بعد الله

الى توأمي المضيء، سندي حين تميل بي الأقدار، تلك التي أهرب الى ظلها حين أحترق... هند

إلى ياقوتة قلبي، هادئتي ورقيقتي وطمأنينتي حين حيرتي...رفيقة الدرب حبيبة الروح صديقتي التي أحببت...ياقوتة

إلى من كان ينتظر قدومي كل خميس ليحتضنني ويخلصني من أحمال

التعاسة، الى من كان يستشعر أحرف اسمي حينما تنطق فيركض مهرولا باحثا عن رائحتي التي ألفها، ذلك الذي أسكنني قطعة الحب التي تنبض داخل جسده الهزيل، الى من تخليت عنه دون قصد فكنت ناكرة للود

إلى قط الحب البرتقالي الذي امتلكني يوما... ميشو

الى ابنة قلبي، الى من سألتني يوما ببراءة طفلة أتمت الحولين... متى تنهين الدراسة كي تلعبي معي يا خالتي ...فانهالت الضحكات داخلي فمنذ أن ولدت حبيبتي وهي تراني أدرس وها هو ذا حلمها يتحقق وآن ختام مسيرتي.... ياسمينة

إلى ميشا، سمبا، سمسم وميمي الصغيرة.

إلى صديقتي وزميلتي في المذكرة...سعيدة

"دنيا"

ملخص:

تهدف دراستنا إلى معرفة أثر جودة المعلومات المحاسبية على القوائم المالية من خلال معايير القياس والخصائص النوعية التي تتسم بها، من وجهة نظر عينة من المهنين والأساتذة الجامعيين في مجال التخصص من خلال استقصاء آراءهم في عدة جوانب من الموضوع عن طريق استمارة استبيان تضم مجموعة من الأسئلة المغلقة، وقد اعتمدنا البرنامج الإحصائي spss للحصول على النتائج واختبار الفرضيات، وقد توصلنا من خلال الدراسة الى أن جودة المعلومات المحاسبية تتمثل في مدى مصداقيتها وملائمتها مع احتياجات المستخدمين، وتكون المعلومة المحاسبية موثوقة عند الافصاح عنها مما يساهم في تحديد الحالة الاقتصادية والمستقبلية للمؤسسة.

الكلمات المفتاحية: المعلومات المحاسبية، جودة المعلومات المحاسبية، الافصاح، القوائم المالية.

Summary:

Our study aims to know the impact of the quality of accounting information on the financial statements through measurement standards and qualitative characteristics that characterize them, from the point of view of a sample of professionals and university professors in the field of specialization by surveying their opinions in several aspects of the subject through a questionnaire form that includes a set of closed questions and we adopted the statistical program SPSS to obtain results and test hypotheses.

The study concluded that the quality of accounting information is represented in the extent of its credibility and suitability with the needs of users, and the accounting information is reliable when disclosed, which contributes to determining the economic and future state of the institution.

Keywords: accounting information, quality of accounting information, disclosure, and financial statements.

فهرس الجداول
والأشكال

I- قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	ميزانية الأصول للسنة المالية المقفلة....	28
02	ميزانية الخصوم للسنة المالية المقفلة....	29
03	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة خلال الفترة من...إلى...	32
04	المنتوجات والأعباء العملياتية	33
05	المنتوجات والأعباء المالية	34
06	جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة خلال الفترة من...إلى...	35
07	جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة) الفترة من .... إلى....	39
08	جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة) الفترة من .... إلى....	40
(1-7)	جدول تغيرات الأموال الخاصة	43
(1.1)	العينة المستهدفة ودرجة الاستجابة الفعلية	52
(1-2)	مقياس ليكارت الثلاثي	55
(1-3)	معايير تحديد الاتجاه	55
(1-4)	مصداقية الاستبيان ألفا كرونباخ	56
(1-5)	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	56
(1-6)	توزيع الأفراد حسب الوظيفة الحالية	57
(1-7)	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	58
(1-2)	**جودة المعلومات المحاسبية**	59
(2-2)	**القوائم المالية**	61

(2-3)	جدول تحليل التباين	65
(2-4)	نتائج الانحدار الخطي البسيط	66

II: قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	06
(1-1)	متغيرات الدراسة	54
(1-2)	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	57
(1-3)	توزيع الأفراد حسب الوظيفة الحالية	58
(1-3)	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	59

III: قائمة الملاحق:

رقم الملاحق	عنوان الملاحق	الصفحة
01	وثيقة الاستبيان	81
02	نموذج التصريح الشرفي	85

مقدمة عامة

شهد العالم على مر العصور تطورات عديدة ونضج فائق في الفكر المحاسبي، وذلك استجابة للتغيرات المتسارعة التي مست البيئة الاقتصادية العالمية، مما أدى الى الحاجة لوجود أنظمة محاسبية تهدف إلى قياس وإنتاج معلومات محاسبية ذات جودة وخالية من أي التباس أو تضليل، ويعد هذا الأخير من أساسيات عمل أي مؤسسة فأغلب القرارات فيها تتم في ظل معلومات محاسبية بدقة عالية وشفافية تامة، وقد حرص النظام المحاسبي المالي كل الحرص على توفر الخصائص النوعية والتي تعد مقياس يمكننا من خلاله التعرف على مدى جودة هذه المعلومة وملائمتها لاتخاذ القرار.

ويخضع إنتاج المعلومات المحاسبية الجيدة وإبرازها في القوائم المالية إلى جملة من المحددات والقيود، كما أن المؤسسات دائما تختار الأساليب والطرق التي ترى صلاحيتها وملائمتها للإفصاح عن الحقائق المتعلقة بمركزها المالي ونتائج نشاطها، وحتى تؤدي هذه المعلومات المحاسبية الدور الاقتصادي المنوط لها يجب أن تكون ذات جودة عالية، كأن تتصف بالملاءمة والموثوقية من خلال الصدق في التعبير عن الواقع الفعلي لكل التعاملات التي قامت بها المؤسسة دون أي تزييف أو تضليل للحقائق، حيث أن المشكلة الأساسية هي مشكلة توفير المعلومات في حد ذاتها، وقد تعدت ذلك لتصبح مشكلة توفير المعلومات المفيدة منها وطريقة نشرها وعرضها في وقتها للاستفادة منها، لهذا أصبح إعداد القوائم المالية المعبرة عن الوضع المالي يستدعي الكثير من الدقة والعناية والصدق في التعبير من الداخل ليلقى الاهتمام من الخارج، ناهيك عن ضرورة الإعداد اعتمادا على قواعد ومعايير تلقى الاجماع والقبول العام.

كما تعتبر القوائم المالية من أهم مخرجات النظام المحاسبي المالي من خلال توفير معلومات تتعلق بالوضعية المالية ونتائج أعمال المؤسسة، ونظرا لأهمية المعلومات المعروضة في القوائم المالية ومدى الاعتماد عليها في عملية التخطيط المستقبلي واتخاذ القرارات وجب توفير معلومات تتصف بالجودة والكفاءة وقدر عالي من الشفافية والصدق.

إشكالية الدراسة: وانطلاقا مما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

- ✓ ما هو أثر جودة المعلومة المحاسبية على القوائم المالية؟

ولتوضيح هذه الإشكالية قمنا بالاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما مدلولية المعلومات المحاسبية وجودتها؟
- ✓ كيف يتم استخدام القوائم المالية؟
- ✓ كيف يمكن للمعلومات المحاسبية أن تؤثر على صحة على القوائم المالية؟

فرضيات الدراسة: تدفعنا الأسئلة إلى اقتراح الفرضيات التالية:

- ✓ إن المعلومات المحاسبية الأكثر تأثيرا في اتخاذ القرارات الرشيدة وذلك بفضل معايير القياس والخصائص النوعية التي تتسم بها والتي تمكننا من الحكم على مدى جودتها وملائمتها وقدرتها على التنبؤ.

- ✓ تستخدم القوائم المالية كوسيلة لتوصيل مخرجات البيانات المعالجة محاسبيا في شكل معلومات محاسبية ذات جودة وعلى قدر عال من الشفافية.
- ✓ تؤثر المعلومة المحاسبية على صحة القوائم المالية بإعطاء معلومات ملائمة الذي يساهم في تحقيق جودة عالية للقوائم المالية وبالتالي ترشيد القرارات.

أسباب الدراسة: وقع اختيارنا على هذا الموضوع لعدة أسباب منها:

- ✓ أهمية جودة المعلومة المحاسبية في القوائم المالية لدى مستخدميها.
- ✓ الميل الشخصي لمثل هذه المواضيع المتعلقة بجودة المعلومة المحاسبية ومعرفة مدى تأثيرها على القرارات الرشيدة لدى المؤسسات الاقتصادية.
- ✓ محاولة إثراء معلوماتي في هذا المجال المرتبط ارتباط وثيق بالتخصص.

أهمية الدراسة: تكتسي متغيرات هذه الدراسة أهمية بالغة، حيث نبرز في هذه الدراسة أثر جودة المعلومة المحاسبية على القوائم المالية، وتعتبر المعلومة المحاسبية الملائمة التي تحتويها القوائم المالية موردا هاما لدى مستخدمي القوائم المالية فهي تعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة كونها الأساس الذي تبنى عليه القرارات الاقتصادية الرشيدة وبالتالي وصول المؤسسة لأهدافها المرجوة.

أهداف الدراسة:

- ✓ تحديد معايير القياس لدى جودة المعلومة المحاسبية.
- ✓ التعرف على الخصائص النوعية لجودة المعلومة المحاسبية وأهميتها في اتخاذ القرار.
- ✓ إعطاء صورة حول كيفية تأثير جودة المعلومة المحاسبية على القوائم المالية.

صعوبات الدراسة:

- ✓ صعوبة ايجاد المراجع المتعلقة بالعلاقة بين المتغيرين.
- ✓ التماطل وعدم إجابة بعض الأفراد على الاستبيان رغم أهمية الموضوع
- ✓ صعوبة استخدام البرنامج الاحصائي SPSS المتعلق بحساب إحصائيات الاستبيان.

منهج الدراسة:

بهدف إتمام هذا البحث والإجابة عن الإشكالية الرئيسية، اعتمدنا عن المنهج الوصفي بالنسبة للجانب النظري وقد قمنا باستخلاصه من الكتب والأطروحات والمقالات العلمية والمجلات والمداخلات، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على المنهج التحليلي، وذلك باستخدام استبيان يتضمن مجموعة من الأسئلة المستنتجة من الجانب النظري، واعتمدنا على برنامج EXCELلإفراغ البيانات وبرنامج SPSS لتحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها، وقد تمثلت متغيرات الدراسة في:

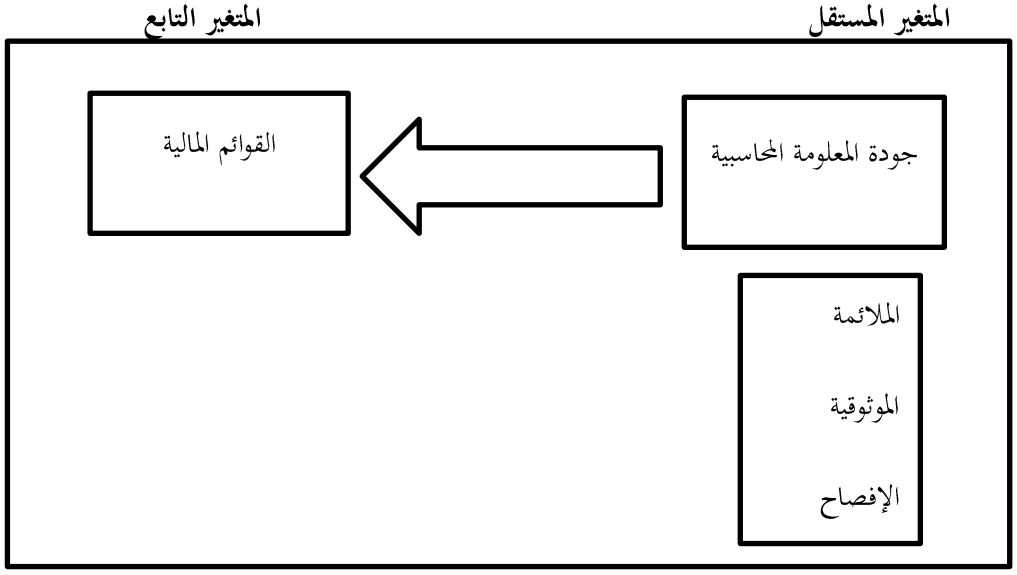

هيكل الدراسة: انطلاقا من الأهداف المرجوة من الموضوع ولمعالجة الاشكالية والأسئلة الفرعية ولاختيار الفرضيات تم تقسيم الموضوع إلى ثلاث فصول، فصلان يتعلقان بالجانب النظري وفصل يتعلق بالدراسة التطبيقية.

الفصل الأول: تحت عنوان "جودة المعلومات المحاسبية"، حيث قمنا في هذا الفصل بتسليط الضوء على المعلومات المحاسبية وجودتها من خلال التعريف بالمعلومات المحاسبية وجودة المعلومات المحاسبية.

المبحث الأول بعنوان "ماهية المعلومات المحاسبية" حيث وضحنا من خلاله تعريفات وخصائص المعلومة المحاسبية، أنواع المعلومة المحاسبية وأهميتها ومستخدميها.

المبحث الثاني بعنوان" ماهية جودة المعلومة المحاسبية" تطرقنا من خلالها الى تعريف جودة المعلومة المحاسبية والعوامل المؤثرة، الافصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه.

الفصل الثاني: متعلق بالجانب النظري للقوائم المالية، حيث خصص المبحث الأول لتوضيح ماهية القوائم المالية، أما المبحث الثاني عرض القوائم المالية، أما المبحث الثالث فتناول علاقة جودة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية.

المبحث الأول بعنوان " ماهية القوائم المالية" تعرفنا فيه على مفاهيم حول القوائم المالية، أهمية القوائم المالية وأهدافها، مستخدمي القوائم المالية وحاجاتهم من المعلومات.

المبحث الثاني بعنوان القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي حيث تعرفنا على انواع القوائم المالية وعرضها.

المبحث الثالث بعنوان" انعكاسات جودة المعلومة المحاسبية على القوائم المالية" قمنا من خلاله بتوضيح أهمية جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، الافصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية وعرض البيانات في القوائم المالية.

الفصل الثالث: متعلق بالدارسة الميدانية ويشمل ثلاث مباحث خصص المبحث الأول للإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية، أما المبحث الثاني مراحل إعداد استبيان، بينما المبحث الثالث فتناول معالجة وتحليل نتائج الاستبيان.

الدراسات السابقة:

تم الاستفادة من بعض الدراسات السابقة منها:

حورية بوقندورة، جودة المعلومات المحاسبية على قرارات مستخدمي القوائم المالية دراسة تطبيقية لمؤسسة مطاحن سيدي ارغيس–ام البواقي– مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في المحاسبة والمالية، جامعة العربي بن المهيدي بأم البواقي 2017/2016: وقد سعت هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

- هدفت هذه الدراسة الى معرفة أثر جودة المعلومة المحاسبية على قرارات مستخدمي القوائم المالية.
- توضيح ماهية جودة المعلومات المحاسبية والقوائم المالية، معالجة المعلومات المحاسبية حسب متطلبات تحليل القوائم المالية.
- عرض القوائم المالية لمؤسسة مطاحن سيدي أرغيس.

حامدي علي، أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة مؤسسة مطاحن الاوراس باتنة، الوحدة الإنتاجية التجارية آريس، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة محمد خضير، بسكرة 2011/2010، تم التطرق في هذه الدراسة الى جانبين، جانب نظري وجانب تطبيقي. في البداية تم تناول مفاهيم عامة تتعلق بصنع القرار وجودة المعلومات المحاسبية، إضافة إلى علاقة هذه الأخيرة بصنع القرار أما في الثاني ثم تقديم لمحة عن الوحدة محل الدراسة التطبيقية وعن نظامها للمعلومات المحاسبية، كما تم الاعتماد على استبيان صمم لخدمة أهداف الدراسة ووزع على جميع إطارات وعمال الوحدة.

علي المجهلي، "خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرار"، دراسة حالة مؤسسة اقتصادية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، من خلال الدراسات النظرية والعرض التوضيحي السابق لخصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة الى جملة من النتائج نذكر منها التالي:

- أن البيانات المالية تمثل المادة الاولية لنظم المعلومات المحاسبية الذي تم تغذيته بمعالجتها واخراجها في شكل معلومات محاسبية ملائمة لاتخاذ القرارات، وذلك وفقا لدورة بيانات المعلومات المحاسبية.
- أثبتت العديد من الدراسات المتعلقة بجودة المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرار. أنه توجد علاقة طردية بين جودة المعلومات المحاسبية وبين كفاءتها وملائمتها في اتخاذ القرارات.

تميزت دراستنا عن باقي الدراسات بأنها تبحث في جانب هام وحيوي بالنسبة للمؤسسات والمستخدمين ألا وهو أثر جودة المعلومة المحاسبية وأهميتها من حيث المصداقية والملائمة في عرض قوائم مالية ترضي المستخدمين وتساهم في ترشيد قراراتهم، كما أننا قد تعمقنا في محاور الاستبيان وعباراته حول جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها بالقوائم المالية وذلك بغرض الالمام بجوانب كافية لإنهاء الدراسة، وقد قمنا بتوزيع الاستبيان على العينات محاولين التأكد من الإجابات الموضوعية بغرض الوصول الى نتائج مرضية ولنوضح مدى أهمية جودة المعلومة المحاسبية المعروضة في القوائم المالية وقدرتها على ترشيد القرارات لدى المستخدمين.

الفصل الأول

تمهيد:

تعد المحاسبة في الوقت الحالي لغة الأعمال المعاصرة لما لها من أهمية في الحياة المؤسسات الاقتصادية، حيث أصبحت هذه المعلومات ركيزة أساسية في وضع القرارات وعلى كافة المستويات الإدارية.

والجدير بالذكر أن هناك كم هائل من المعلومات وبمعدلات كبيرة وذلك نتيجة للتطورات، ولكن مع هذا كله يجب أن تتمتع هذه المعلومات بالمصداقية والجودة والإفصاح.

وفي هذا السياق قسمنا الفصل الأول إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية المعلومات المحاسبية.

المبحث الثاني: ماهية جودة المعلومات المحاسبية.

المبحث الثالث: الإفصاح المحاسبي.

المبحث الأول: ماهية المعلومات المحاسبية

تعتبر المعلومة المحاسبية من العناصر الأساسية التي يعتمد عليها المستثمر في اتخاذ قراراته الاستثمارية، إذ بينت الكثير من الدراسات والأبحاث أن المستثمر سيستجيب بصورة فورية لأي معلومة جديدة يتم نشرها وبالتالي الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الملائمة لاحتياجات المستثمرين في الوقت المناسب يعد ضرورة لا جدال فيها.

المطلب الأول: تعريف المعلومات المحاسبية وخصائصها:

سنتطرق في هذا المطلب إلى المفاهيم العامة للمعلومات من حيث الخصائص والقيمة.

الفرع الأول: تعريف المعلومات المحاسبية:

هناك عدة تعاريف للمعلومات المحاسبية نذكر منها:

المعلومات بمفهومها البسيط هي عبارة عن المنتج النهائي من البيانات التي تم تشغيلها وفق مراحل النظام المحاسبي، كما أن المعلومات تمثل لغة وأداة الاتصال ما بين معدها الذي يجب عليه أن يحدد هدفها بوضوح وبين مستلمها الذي يتطلب من تلك المعلومات أن تكون فاعلة وذات كفاءة ومفيدة في اتخاذ القرارات (الحيالي، 2010، صفحة 62)

المعلومات المحاسبية هي عبارة عن بيانات تمت معالجتها وتشكيلها لكي تصبح الأساس في اتخاذ القرارات الاستثمارية، وتعتبر المنتج النهائي للنظام المحاسبي، ويمكن الحصول عليها من التقارير المالية المقدمة من طرف المؤسسات (بهلول، 2012، صفحة 285).

المعلومات المحاسبية مجموعة البيانات التي تم جمعها واعدادها بالطريقة التي جعلتها قابلة للاستخدام (مفيدة) بالنسبة للمستخدمين، وهي تمثل المخرجات في نظام المعلومات المحاسبي ولها في اتخاذ القرارات المختلفة (زين و دراوسي، 2019، صفحة 416).

وبناء على ما سبق يمكن القول بأن المعلومات المحاسبية هي حصيلة أو ناتج النهائي لنظام المعلومات المحاسبي والذي يتم تدعيمه بالبيانات والتقارير والكشوفات من خلال تسجيلها ومعالجتها بالمعلومات على شكل القوائم المالية وذلك من أجل تزويد الادارة بالمعلومات اللازمة في إدارة مشاريعها واتخاذ القرارات المناسبة (العطار، 2019، صفحة 130).

الفرع الثاني: خصائص المعلومات المحاسبية:

لكي تحقق المعلومات المحاسبية الفائدة المرجوة لها من قبل مستخدميها، فإن هناك مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية وتتعلق هذه الخواص بمعايير نوعية يمكن من خلالها الحكم على مدى تحقق الفائدة من المعلومات المحاسبية.

وقد صدر عن مجلس معايير المحاسبة العامة الأمريكية توجيه بخصوص الخصائص الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية يمكن ذكرها في التالي:

- خصائص أساسية.
- خصائص ثانوية.

أولا: الخصائص الرئيسية:

وهي تتعلق بفائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ ر القرارات.

1. **الملائمة**: يقصد بالملائمة أن تكون المعلومات المحاسبية قادرة على التأثير في اتخاذ القرار، فإذا لم يكن للمعلومات أي تأثير على قرار معين فإنها تكون غير ملائمة لهذا القرار (جربوع، 2001، صفحة 7)

كما عرفت أيضا على أنها قدرة المعلومات المحاسبية على إحداث تغيير في اتجاه القرار في التوقيت الملائم. (صبحي و السقا، 2016، صفحة 36)

ولأجل تحقيق صفة الملائمة لتلك المعلومات لا بد أن تتوفر فيها الخصائص الفرعية التالية:

- **التوقيت الزمني المناسب**: وهي تقديم المعلومات في حينها بمعنى أنه يجب اتاحة المعلومات المحاسبية المالية لمن سيخدمونها عندما يحتاجون إليها، وذلك لأن هذه المعلومات تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرارات إذا لم تكن متاحة عندما تدعوا الحاجة إلى استخدامها، أو إذا تراخى تقديمها فترة طويلة بعد وقوع الأحداث التي تتعلق بها، فمن المعلوم أن عملية اتخاذ القرار محددة دائما بفترة زمنية معينة، ويختلف التوقيت المناسب مع اختلاف طبيعة القرار (طلحة ، 2011-2012، صفحة 57).
- **القدرة التنبؤية**: بحصول متخذ القرار على المعلومة بالتوقيت المناسب سيتمكن من اتخاذ القرار المستقبلي أي التنبؤ بالقرار وأثره (ابراهيم ، ايهاب، و ابراهيم، 2011، صفحة 29).
- **التغذية الراجعة (العكسية)**: هي إمكانية استخدام المعلومة في تصحيح معلومات حالية أو مستقبلية، بحيث يمكن الاعتماد عليها في تقييم مدى صحة توقعات سابقة، وأن تتمتع المعلومة بقدرة عالية على التقييم الارتدادي للقرارات وتقييم القرارات السابقة. الماضية وقيمة التنبؤ العالية بالمستقبل، ومن هنا تبرز أهمية هذه الخاصية في تقليل درجة عدم التأكد (نمر و صديقي، 2011، صفحة 4).

2. **الموثوقية (المصداقية)**: المقصود بها أن تكون المعلومات المحاسبية خالية من الأخطاء والتحفيز، ومن ثم فإن مستخدم المعلومات المحاسبية يصبح واثقا منها ويستطيع الاعتماد عليها، ويتحقق ذلك من خلال ما يلي (العطار، 2019 ، صفحة 132):

- **القابلية للتحقق**: أي إذا قام أشخاص مؤهلون بفحص البيانات نفسها أو السجلات فإنهم يتوصلون إلى نتائج مطابقة.

❖ **عدم التحيز (الحيادية):** (بوحفص، 2018، صفحة 193)

أي عدم التأثير على المعلومات وعدم تهيئتها بصورة مقصودة يمكن أن تخدم مستخدم دون أخر.

حتى تكون المعلومات ذات موثوقية، يجب أن تتسم بالموضوعية والحياد، أي خلوها من التحفيز حيال المصالح المعارضة لمن يستخدمون تلك المعلومات، أو بمعنى أخر لا تكون المعلومات المحاسبية متحيزة لمستخدم معين من المستخدمين على حساب مستخدم أو مستخدمين أخرين

❖ **الصدق في التعبير:** ويقصد بها وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات وبين الظواهر المراد التقرير عنها، فالعبرة بصدق تمثيل المضمون أو الجوهر وليس مجرد شك، أي أنه لتكون المعلومات المحاسبية ذات درجة من الموثوقية، فأنه يجب على هذه المعلومات أن تمثل بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تمثلها، أو من المتوقع أن تعبر بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي تنشأ عنها طبقا للمعايير الاعتراف بالأطول، والخصوم وحقوق الملكية. (بوحفص، 2018، صفحة 193)

ثانيا: الخصائص الثانوية: (حميدي، 2009، صفحة 44)

تشمل الخصائص على قابلية على المقارنة والاتساق أو الثبات وإن كل من هاتين الخاصيتين يجب أن تتصف بها المعلومات المالية المفيدة ولكن ليس على نفس الدرجة من الأهمية لخاصية الملائمة والموثوقية.

1. **القابلية للمقارنة:** تقديم معلومات مالية ذات فائدة تسمح بأداء المقارنات السليمة بين المنظمات المتماثلة بنفس الصناعة بعدما تم استخدام طرائق محاسبية متماثلة في معالجة الأحداث.
2. **الاتساق أو الثبات:** وتعني الثبات في استخدام الطرائق المحاسبية مثلا تقويم المخزون السلعي التي تؤدي إلى مقارنة النتائج لنفس المنظمة لفترات مالية مختلفة وفي حالة الخروج عن هذه الخاصية توجب الافصاح عن الأثر الكمي للتغيير وسبب هذا التغيير.

ويظهر الشكل (1) تلك الخصائص:

الشكل رقم (01): الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

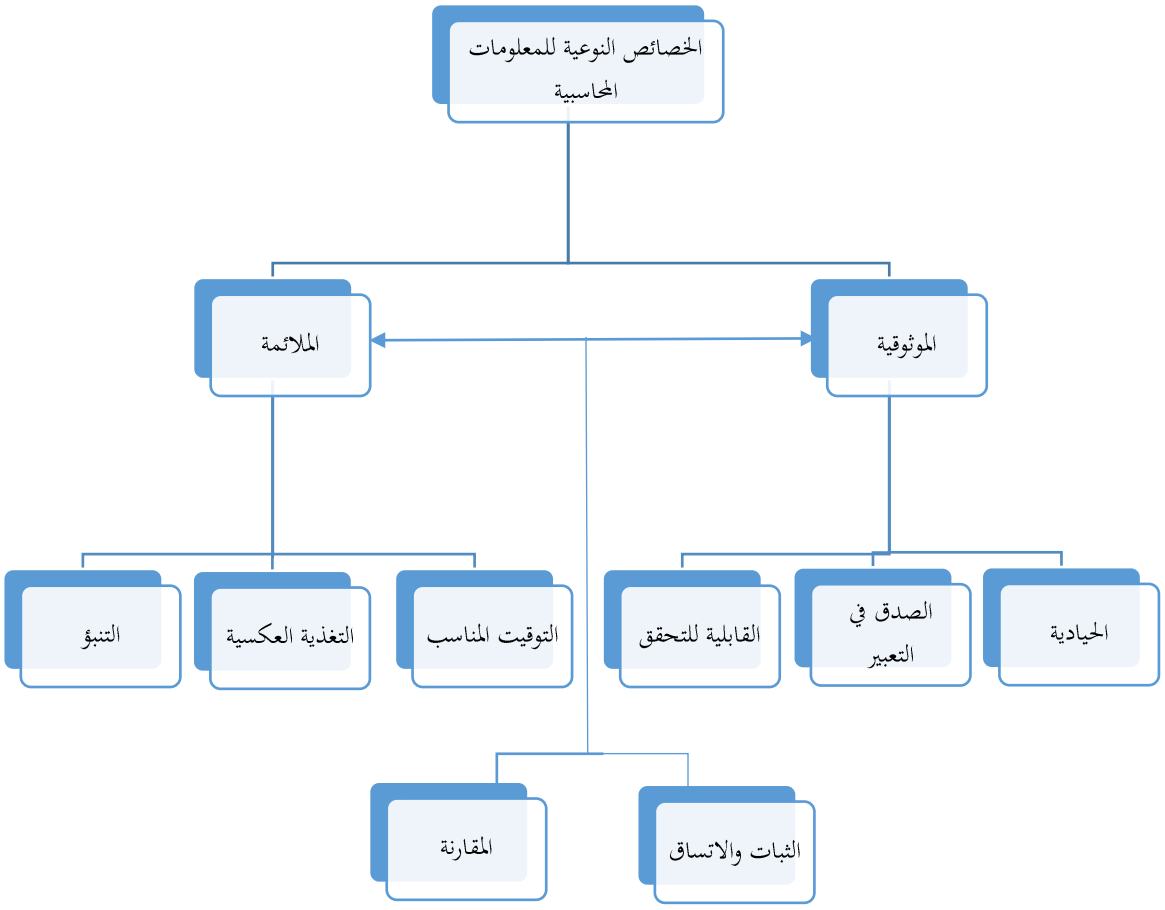

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على المعلومات الموجودة في كتاب (ابراهيم ، ايهاب، و ابراهيم، 2011، صفحة 26)

الفرع الثالث: القيود (المحددات) على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

بالإضافة إلى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فقد حددت هيئة معايير المحاسبة المالية FASB محددين رئيسيين على المعلومات المحاسبية وهما: (بن يحي، 2012-2013، الصفحات 55-56)

- **التكلفة الاقتصادية**: يتطلب إنتاج المعلومات المحاسبية تكاليف متعددة مما يستوجب المقارنة بين تلك التكاليف والمنافع المتحققة من استخدام المعلومات المحاسبية، ويعتمد قرار الإدارة في الحصول على المعلومات المحاسبية عندما تتساوى تكلفة إنتاجها مع المنفعة المتحققة من استخدامها كحد أدنى تطبيقا لمبدأ اقتصاديات المعلومات، كما يمثل هذا القيد معيارا أساسيا للحكم على مدى كفاءة النظام المحاسبي في توفير المعلومات بأقل تكلفة ممكنة.
- **الأهمية النسبية**: ويحدد هذا القيد مستوى ودرجة الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية بالنسبة لمستخدميها، ويشير إلى ضرورة تبويب وتصنيف المعلومات في القوائم والتقارير المالية وفقا لأهميتها النسبية لمتخذي القرارات.

والمشكلة هنا هي تحديد مدى درجة الأهمية النسبية لهذه المعلومات بالنسبة لبعض الإيرادات أو المصروفات أو الموجودات أو المطلوبات أو صافي دخل المؤسسة، كما أنه من الصعب التحديد الدقيق لذلك القدر من المعلومات التي على درجة من الأهمية المادية بحيث تظهر في التقارير المالية. كما يصف مجلس معايير المحاسبة المالية FASB الأهمية النسبية بأنها صفة حاكمة لجميع الخصائص النوعية بمعنى وضع عتبة للاعتراف تقيس وتقسم المعلومات المحاسبية إلى هامة نسبيا وغير هامة نسبيا.

وأخيرا فان توفير هذه الخصائص في المعلومات المحاسبية له تأثير مباشر وفعال على الوظائف الإدارية المختلفة، لاعتمادها على المعلومات المحاسبية بدرجة كبيرة، كما أن هذه الخصائص متداخلة بصورة متكاملة حيث يوفر معيارا موضوعيا لضمان تحقيق الفائدة من التقارير المالية وخاصة بالنسبة للتقارير الداخلية

المطلب الثاني: أنواع المعلومات المحاسبية وأهميتها :

سنوضح في هذا المطلب أهمية المعلومات المحاسبية وأنواعها

الفرع الأول: أنوع المعلومات المحاسبية:

يمكن تبويب أنواع المعلومات المحاسبية فيما يلي:

1. **معلومات تاريخية مالية:** معلومات تختص بتوفير سجل للأحداث الاقتصادية التي تحدث نتيجة العمليات الاقتصادية التي تمارسها الوحدة الاقتصادية، لتحديد وقياس نتيجة النشاط من ربح أو خسارة عن قدرة مالية معينة وعرض المركز المالي في تاريخ معين لبيان سيولة الوحدة الاقتصادية ومدى الوفاء بالتزاماتها، ورغم الإقرار بأهمية هذه المعلومات فإنه من الأفضل لأغراض العملية أن يتم الإعلام بالأمر مقدما لكي يمكن اتخاذ القرار قبل أن يصبح الأمر متأخرا، هو ما يعد عملا مفيدا يمكن أن يقوم به المحاسب نظرا لعدم القدرة على التغيير الماضي. (حامدي، 2010، صفحة 86)
2. **معلومات عن التخطيط والرقابة:** (السقا، 2011، صفحة 08).

وهي معلومات تختص بتوجيه اهتمام الإدارة إلى مجالات وفرص تحسين الأداء وتحديد مجالات أوجه انخفاض الكفاءة لتشخيصها واتخاذ القرارات المناسبة لمعالجتها في الوقت المناسب، ويتم ذلك من خلال وضع التقديرات اللازمة لأعداد برامج الموازنات الوقت المناسب، ويتم ذلك من خلال وضع التقديرات اللازمة لإعداد برامج الموازنات الاقتصادية في لحظة تاريخية مقبلة، فضلا عن استخدامها في أغراض الرقابة وتقييم الأداء وتحديد مسؤولية الأفراد ومساءلتهم محاسبياً، أما التكاليف المعيارية فتهتم بالتحديد المسبق لمستويات النشاط بغرض تسهيل عملية المحاسبة لكل مستوى من المستويات الموجودة في المؤسسة. ويلاحظ أن هذه المعلومات تتعلق بالأنشطة الدورية المتكررة في مجالات التكلفة وتحميل التكاليف الإضافية... الخ.

كما يلاحظ أن هذه المعلومات تتعلق بالأنشطة الدورية المتكررة في مجالات التخطيط والرقابة حيث أنها تهتم بالأداء الجاري والمستقبلي من خلال مساعدتها في تجهيز التوقعات للمستقبل ومقارنة النشاط الجاري بأرقام الخطة لتحديد الانحرافات وتحليلها والبحث في أسبابها وتحديد المسؤولية عنها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها قبل فوات الأوان.

ويمكن أن يقوم بتقديم هذا النوع من المعلومات كل من:

- نظام محاسبة التكاليف عندما تكون المعلومات متعلقة بالتخطيط قصير الأجل من خلال نظامي محاسبة

- التكاليف الفعلية والتكاليف المعيارية.
- نظام المحاسبة الإدارية من خلال نظام الموازنات التخطيطية.
- نظام الرقابة الداخلية

3. **معلومات لحل المشكلات**: (السقا، 2011، صفحة 8)

وهي تتعلق بتقييم بدائل القرارات والاختيار بينها، وتعتبر ضرورية للأمور غير الروتينية (أي التي تتطلب إجراء تحليلات محاسبية خاصة أو تقارير محاسبية خاصة وبذلك فهي تتسم بعدم الدورية، وعادة ما تستخدم هذه المعلومات في التخطيط طويل الأجل مثل قرار تصنيع أجزاء معينة من السلعة داخلياً أو شرائها أو إضافة أو استبعاد منتج معين من خط الإنتاج أو شراء موجودات ثابتة جديدة بدلاً من المستهلكة وغيرها من القرارات الأخرى، ويمكن أن يقوم بتقديم هذا النوع من المعلومات نظام معلومات المحاسبة الإدارية بالدرجة الأساس.

الفرع الثاني: أهمية المعلومات المحاسبية:

جاءت أهمية المعلومات المحاسبية كنتيجة أساسية لمجموعة من العوامل والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسلوكية والتي يمكن ذكرها فيما يلي: (سليماني، 2020، الصفحات 144-145)

- **الثورة العلمية والتكنولوجية**: وقد انعكست أثارها على الوحدات والمنظمات الاقتصادية المنتجة للمعلومات، وهذا لدفع كفاءتها وتفعيل دورها في المساهمة في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والادارية من خلال توفير المعلومات الملائمة.
- **العوامل الاقتصادية**: لقد أدى كبر حجم المشروعات وظهور الشركات المتعددة الجنسيات وانتشار التجارة الالكترونية وفي ظل العولمة الاقتصادية زادت الحاجة للمعلومات المحاسبية الملائمة لأغراض الرقابة والتخطيط واتخاذ القرارات وهذا لاستمرار بقاء الشركات.
- **العوامل البيئية والاجتماعية**: أدى كبر حجم الشركات وتنوع أنشطتها إلى تزايد المسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات ودورها في حماية البيئة وتحقيق أهداف المجتمع مما زادت الحاجة إلى المعلومات ملائمة تعبر عن هذا الدور.
- **العوامل القانونية والتشريعية**: نفترض أن الاحتياطات القانونية والضريبية تقديم معلومات محاسبية ومالية كافية وملائمة للوفاء بهذه المتطلبات وتلبيتها.
- **العوامل الجغرافية**: أدى وجود الشركات التجارية الكبيرة ذات الأقسام والفروع الداخلية والخارجية إلى زيادة الحاجة للمعلومات المحاسبية لتساعد في عمليات الرقابة والتنسيق بين هذه الأقسام والفروع وإدارتها الرئيسية.
- **العوامل الثقافية**: تعتبر نظم المعلومات المحاسبية أحد المصادر المهمة التي تعتمد عليها الادارة في تشكيل ثقافتها وصياغة نمط تفكيرها والتي تستند إلى المعرفة الجماعية في صنع القرارات.
- **العوامل الادارية**: توجه إدارة الشركات أنواعا من المشكلات الإدارية وهنا يبرز دور أهمية المعلومات المحاسبية لأغراض التخطيط والرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات.

المطلب الثالث: مصادر المعلومات المحاسبية

تعتبر التقارير المالية المنشورة من قبل المؤسسات مصدرا مهما من مصادر المعلومات التي يلجأ إليها المحلل المالي ويعتمد عليها متخذو القرارات والمستفيدون وكل الأطراف المهتمة بأمر المؤسسة وتتمثل في: (زلاسي، 2012، الصفحات 41-42)

1. **القوائم المالية**: وهي من أهم أنواع التقارير المحاسبية وتعتبر الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات للأطراف الخارجية وحسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) فإن مكونات القوائم المالية تتمثل في:

1.1. **الميزانية**: وتسمى قائمة المركز المالي وتتضمن أصول الشركة والتزاماتها وحقوق الملكية في لحظة معينة.

1.2. **قائمة الدخل**: وتبين هذه القائمة نتيجة أعمال الشركة من ربح أو خسارة.

1.3. **قائمة التغيير في حقوق الملكية**: وتبين ما يلي:

- جميع التغيرات في حقوق الملكية حقوق المساهمين خلال الفترة.
- التغيرات في حقوق الملكية ماعدا تلك الناجمة من العمليات مع المالكين مثل زيادة أو تخفيض رأس مال أو توزيعات الأرباح.

1.4. **قائمة التدفقات النقدية**: وهي قائمة تبين التدفقات النقدية الداخلية والخارجية خلال فترة معينة لسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى وتبين ملخصا للسياسات المحاسبية وملاحظات تفسيرية تتعلق ببنود القوائم المالية، وافصاحات تطلبها معايير الإبلاغ المالي الدولية، وتحتوي على كل التفاصيل المتعلقة بإعداد القوائم المالية السابقة من طرق محاسبية معتمدة، توضيحات فيما يخص الشراكة الارتباط والتنازل بين الوحدات وغيرها من المعلومات التوضيحية.

2. **تقرير مراجع الحسابات**: ويعده مراجع الحسابات الخارجي، ويرفق مع القوائم المالية المعدة، حيث يوضح المراجع رأيه حول فحص القوائم ومدى دقة المعلومات الواردة فيها ومدى تمثيلها لحقيقة الشركة لفترة مالية معينة كما يوضح أيضا مدى توافق إعداد القوائم والمبادئ المحاسبية فيما يتعلق بإمكانية الوثوق والاعتماد على القوائم المالية.
3. **تقرير مجلس الإدارة**: وهو التقرير الذي عادة ما يبدأ به التقرير السنوي للشركة، ويقوم مجلس الادارة بإعطاء المساهمين فكرة عامة عن نشاط الشركة خلال فترة مالية معينة، ويتضمن التقرير معلومات عن الإنتاج ومركز الشركة المالي والتسويقي وحجم المبيعات ونموها وتطورها المشاريع التي أنجزتها الشركة وما تنوي إنجازه في العام القادم

المبحث الثاني: ماهية جودة المعلومات المحاسبية

إن المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية تعتبر العصب الأهم لأي شركة عند اتخاذ القرارات، حيث صحة هذه الأخيرة تتوقف على جودة المعلومات المحاسبية، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم جودة المعلومات المحاسبية ومعاييرها وكذلك العوامل المؤثرة عليها.

المطلب الأول: تعريف جودة المعلومات المحاسبية ومعايير القياس

الفرع الأول: تعريف جودة المعلومات المحاسبية:

مفهوم الجودة قد تطور عبر الزمن، فقد كان ينظر إليها البعض على أنها الكمال ولكن يعاب هذا على المفهوم أنه محدود الفائدة، وقد نظر إليها البعض الآخر على أنها شيء غير ملموس ومعنوي، يعاب على ذلك أنه مفهوم غامض وغير واقعي، وفي حين نظر إليها آخرون على أنها درجة الملائمة للاستخدام يتضح من ذلك أن مفهوم الجودة مرن وبتطور العصور والأزمنة ويستجيب لمختلف المتغيرات التي تحقق الهدف من استخدامه، هناك عدة تعاريف نذكر منها: (العابدي، 2016، صفحة 67)

- جودة المعلومات المحاسبية هي "مدى الامتثال للقواعد والإجراءات التي يتم تطبيقها بانتظام وإخلاص بشكل يعكس حقيقة حسابات المؤسسة والأهمية النسبية للأحداث المسجلة".
- ونعني بالجودة في هذا المجال "المعيار الذي يمكن على أساسه الحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لأهدافها، كما يمكن استخدامها كأساس للمفاضلة بين الأساليب المحاسبية لغرض القياس والإفصاح المحاسبي في التقارير المالية بما يتيح اختيار أكثر المعلومات الجيدة هي تلك الأكثر إفادة في ترشيد القرارات".
- وتعني جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية ما تحققه من منفعة للمستخدمين، وذلك من خلال خلوها من التزييف والتضليل وأن تكون معدة في ضوء مجموعة المعايير
- جودة المعلومات المحاسبية يعني ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلو من التحريف والتضليل (بن يحيى، 2013، الصفحات 56-57).
- جودة المعلومات المحاسبية على أنها تلك الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية حتى تكون ذات منفعة لكل من يستخدمها (شهدان و الغرباوي، 2020، صفحة 16).

الفرع الثاني: قياس جودة المعلومات المحاسبية:

إن قياس جودة المعلومة المحاسبية يعتبرا أمرا نسبيا غير دقيق، ومع ذلك هناك بعض المعايير التي اجمع عليها الباحثون تستخدم كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية وتتمثل فيما يلي: (سليماني، 2020، الصفحات 154-155)

1. **الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:** يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات أي بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي الحاضر والمستقبل ولا شك أنه كلما زادت دقة المعلومات ازدادت جودتها وازدادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية.
2. **المنفعة كمقياس الجودة المعلومات المحاسبية:** وتتمثل المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومة وسهولة استخدامها، ويمكن أن تأخذ المنفعة أحد الأشكال التالية:
   - ❖ **المنفعة الشكلية:** وتعني أنه كلما تطابق شكل ومحتوى المعلومات مع متطلبات القرار كلما كانت قيمة المعلومات عالية.
   - ❖ **المنفعة الزمنية:** وتعنى ارتفاع قيمة المعلومات كلما أمكن الحصول عليها بسهولة، ومن ثم فان الاتصال المباشر بالحاسب الآلي مثلا يعظم كلا من المنفعة الزمنية والمكانية للمعلومات.
   - ❖ **المنفعة التقييمية والتصحيحية:** وتعني ارتفاع قدرة المعلومات على تقييم نتائج تنفيذ القرارات، وكذا قدرتها على تصحيح انحرافات هذه النتائج.
3. **الفاعلية كمقياس الجودة المعلومات المحاسبية:** تعبر الفاعلية عن مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها من خلال موارد محددة، وعلى ذلك فإنه يمكن تعريف جودة المعلومات من زاوية الفاعلية بأنها مدى تحقيق المعلومات لأهداف المؤسسة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محدودة، ومن ثم فان فاعلية المعلومات هي مقياس الجودة المعلومات المحاسبية.
4. **التنبؤ كمقياس الجودة المعلومات المحاسبية:** يقصد بالتنبؤ أنه الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل، وأن هذه التوقعات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات. ومن المؤكد أن جودة المعلومات إنما تتمثل في مقدرتها التنبؤية وتخفيض حالة. التأكد وذلك عند استخدامها كمدخلات لنماذج التنبؤ مثل نماذج التنبؤ بالمراكز المالية أو كمدخلات لنماذج الاختبار من بين بدائل القرارات الإدارية.
5. **الكفاءة كمقياس الجودة المعلومات المحاسبية:** يقصد بالكفاءة تحقيق أهداف المؤسسة بأقل استخدام ممكن للموارد ويرى البعض ضرورة تطبيق مبدأ الاقتصادية على نظم المعلومات والذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف الممكنة التي يجب ألا تزيد عن قيمة المعلومات.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية

تتأثر درجة جودة المعلومات المقدمة للتقارير المالية بعدة عوامل شأنها في ذلك شأن أي أداة توصيل يتم التعامل معها في المحيط والبيئة الاجتماعية القابل للتأثير ويمكن توضيح العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية فيما يلي: (زلاسي، 2012، صفحة 44)

1. **العوامل البيئية (بيئة المحاسبة):**

تتمثل العوامل البيئية المؤثر في جودة المعلومات المحاسبية فيما يلي:

1.1. **العوامل الاقتصادية:** تختلف نوعية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية باختلاف النظام الاقتصادي، ففي الاقتصاد الرأسمالي تحظى التقارير المالية بأهمية كبيرة، إذ يتم التركيز على ضرورة توفر المعلومات الملائمة لاحتياجات المستخدمين،

بينما في الاقتصاد الاشتراكي يتم التركيز على المعلومات المحاسبية الموجهة للتخطيط في الدولة ولفرض أحكام المراقبة المركزية.

1.2. **العوامل السياسية**: تعتبر العوامل السياسية لبيئة المحاسبية ذات تأثير كبير على العمليات المحاسبية، لأنها تلتزم بتحديد الاحتياجات من المعلومات المحاسبية لمستخدمي لكل بلد من البلدان التي تغلب عليها وجهة نظر فئة معينة من المستخدمين في انتاج مسؤولية توجيه وتطوير امكانياتهم وقدراتهم نحو تحقيق هذه الاحتياجات، بحيث يتم القضاء على أي تعارض بين ما هو مطلوب من المعلومات وبين ما هو ممكن التحقيق.

1.3. **العوامل الاجتماعية**: تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ببعض القيم الاجتماعية مثل اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بالسرية في القوائم المالية والوقت...إلخ، فالسرية تؤثر على نشر المعلومات المحاسبية.

1.4. **العوامل القانونية**: إن العلوم القانونية وأهمها مجموعة الأنظمة والقواعد القانونية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على مهنة المحاسبة والرقابة والاشراف على ممارستها خصوصا مع ظهور الشركات المساهمة التي تتميز بانفصال الملكية عن الادارة مما أدى خضوعها إلى التشريعات القانونية والضريبية منذ بدء تكوينها من تصفيتها وهذا ينعكس على الكيفية التي تعد بها المعلومات وكيفية عرضها في التقارير المالية.

1.5. **العوامل الثقافية**: وتتمثل في المستوى التعليمي ووضع المنظمات المهنية، فالمستوى التعليمي يؤثر في ممارسة المحاسبية والتدقيق بشكل عام والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بشكل خاص

2. **العوامل المتعلقة بالمعلومات**: (المجهلي، 2009، صفحة 23).

تتأثر جودة التقارير المالية بمدى توافر عدد من الخصائص والصفات للحكم على منفعتها في اتخاذ القرار، ولقد حددت نشرة معايير التقارير المالية رقم 02 التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية في 1980 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والتي بموجبها يتم التمييز بين المعلومات الأقل منفعة والأكثر منفعة، لاتخاذ القرار ويتم اختيار الطرق المحاسبية وكمية ونوعية المعلومات الواجب تقديمها وعرضها في التقارير المالية، ومن العوامل المتعلقة بالمعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر استخدام الحاسوب في إدخال وتحليل ومعالجة عرض المعلومات، وكذلك الانتشار الواسع للإنترنت واللذان كان لهما الأثر الكبير في:

- الانخفاض الكبير والمستمر في كلفة الإنتاج والحصول على المعلومات.
- إتاحة تلك المعلومات لعدد كبير من المستخدمين لها في العالم في الوقت المناسب.
- إعداد بيانات أعمق للمستخدمين ولعدد من السنين.

2.1. **تقارير المراجعة الخارجية**: (بوتين، 2003، صفحة 23).

يجدر بنا التذكير على أن المعلومات المحاسبية والمالية كانت، وما تزال غير موثوق فيها لدى الكثير من مؤسساتنا، مما يثقل كاهل متخذي القرارات، في مختلف المستويات، كما تصعب مهمة مصلحة الضرائب عند فحصها لتلك الحسابات بهدف فرض الضرائب والرسوم عليها بالإضافة إلى تضليل كل راغب في التعامل معها حالة اعتماده على البيانات.

كما يتضح من مظاهر الحياة الاقتصادية اليومية أن المعلومات المحاسبية قد أصبحت الأساس الذي يعتمد عليه في اتخاذ مختلف القرارات المتعلقة بالنشاطات الاقتصادية، ونتيجة لذلك أصبحت الحاجة إلى تأكيد كافي حول مصداقية هذه المعلومات أمرا ضروريا، و لذلك فإن عملية مراجعة الحسابات الخارجية المستقلة للمعلومات المحاسبية أصبحت ذات أهمية

قصوى بالنسبة لمختلف الجهات المستفيدة من هذه المعلومات، حيث يقوم عادة مراجع الحسابات بتقديم ما توصل إليه من معلومات و نتائج عن طريق تقرير رسمي، ويعتبر رأي مراجع الحسابات حول المعلومات المحاسبية للمؤسسة محل المراجعة مقياسا لمدى الصحة والمصداقية و الثقة في اعتماد هذه المعلومات في مختلف المجالات و من طرف مختلف الجهات، حيث تتيح لهم مراجعة الحسابات فرصة استخدام المعلومات المحاسبية بثقة أكثر، بحيث توفر عملية المراجعة تأكيدات منطقية تفيد أن العمليات المالية للمؤسسة توفر وتعطي صورة صحيحة وعادلة (صادقة) حول ميزانية المؤسسة ونتائج أعمالها، وبالتالي فان رأي مراجع الحسابات الخارجي المستقل والذي يترجم تقريره، يمثل مقياس لمصداقية المعلومات المحاسبية وتمثيلها للصورة الحقيقية للمؤسسة على أن يكون ذلك معدا وفقا للمبادئ المحاسبية والمعايير المتعارف والمقبولة قبولا عاما والتي تعزز عملية مراجعة الحسابات وتزيد من ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية بأنها لا تتضمن أخطاء مادية أو تحريف مع افتراض استقلال المراجع واطلاعه على المعلومات الكافية على اعمال المؤسسة، اضافة الى تمتع المراجع بخبر عالية في تنفيذ متطلبات اعداد التقارير والبيانات المالي. (سردوك، 2004، الصفحات 20-21).

المبحث الثالث: الافصاح المحاسبي

يعد الافصاح المحاسبي من اهم الممارسات المحاسبية التي تضمن نجاح الشركة واستمرارها فهو شريان الحياة لأي سوق مالي وأساس نجاحه، وسنتطرق في هذا المبحث الى تعريف الإفصاح المحاسبي وأنواعه والعوامل المؤثرة.

المطلب الأول: تعريف الافصاح المحاسبي

عرف الافصاح المحاسبي على أنه عملية إظهار وتقديم المعلومات الضرورية الخاصة بالوحدات الاقتصادية للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية كتلك الوحدات الاقتصادية. (صبايحي، 2011، صفحة 63) .

وهو أيضا "الوضوح وعدم الابهام في عرض المعلومات المحاسبية عند اعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية"

كما يعتبر الإفصاح المحاسبي عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مظللة وملائمة لمستخدمين القوائم المالية من الأطراف الخارجية، والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة. (صبايحي، 2011، صفحة 63)

وعلى ضوء ما سبق نلاحظ أن جميع التعاريف السابقة ركزت على إظهار وتقديم المعلومات إلى المستخدمين بشكل يبين حقيقة الوضع المالي للشركة، كي لا تكون هذه القوائم مظللة للمستخدم العادي البسيط وهو الغرض من الإفصاح. (فارس، 2003، صفحة 59).

المطلب الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي:

يوجد عدة أنواع ومستويات للإفصاح المحاسبي وهي على النحو التالي: (عامر و العذاري، 2017، صفحة 59)

- **الإفصاح الكافي**: وهو الحد الأدنى من المعلومات الواجب توفرها في القوائم المالية والتي قد تمكن المستخدم من اتخاذ القرارات
- **الافصاح الكامل**: وفقا لهذا المفهوم يتم تزويد المستخدمين بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الرشيدة، ونأخذ هذا المفهوم بالاعتبار طبيعة وكمية ونوعية المعلومات المراد الافصاح عنها والواردة في التقارير والقوائم المالية، ويؤدي هذا النوع من الافصاح إلى إظهار معلومات بكم كبير من المعلومات مما يؤدي إلى اغراق مستخدمي القوائم المالية بمعلومات قد لا تكون ذات منفعة لهم
- **الافصاح التثقيفي (الاعلامي)**: (alaika, 2007, p. 55).

هو التحول نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات مثل الافصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، الافصاح عن الانفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله.

- **الافصاح الوقائي**: ويعني أن التقارير المالية يجب أن يتم الافصاح فيها كل ما يجعلها غير مضللة لأصحاب الشأن ويهدف الافصاح الوقائي إلى حماية المجتمع المالية وبصفة خاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات المحاسبية.
- **الافصاح العادل**: يهتم الافصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المعنية

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على عملية الافصاح المحاسبي:

من أهم المحددات الرئيسية على نوعية وحجم الإفصاح بالقوائم المالية ما يلي: (عمامرة و زرقاوي، 2018، صفحة 313)

- **نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم**: لابد أن تعطي المؤسسات اهتماما خاصا في قوائمها المالية، لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة، فمن الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية باختلاف نوعية المستخدمين الرئيسيين في كل دولة.
- **الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح**: تختلف الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المعتمدة بكل دولة، إذ نجد في العديد من الدول وخاصة النامية منها أن الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح غالبا ما تكون مزيجا من المؤسسات المهنية والحكومية من خلال القوانين واللوائح.
- **المنظمات والمؤسسات الدولية**: بالإضافة إلى المؤسسات والقوانين المحلية، تعتبر المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عمليات الإفصاح، حيث تؤثر هذه المؤسسات بدرجات متفاوتة على الإفصاح، ومن أهم هذه المؤسسات لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC التي قامت بإصدار العديد من المعايير المحاسبية الدولية التي تتعلق بالإفصاح وذلك بغرض تحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي.

المطلب الرابع: مقومات وأساليب وطرق الافصاح المحاسبي:

إن الإفصاح عن المعلومات بالقوائم المالية ليس عملية عشوائية، بل توجد 1مجموعة من المقومات والأساليب وطرق الافصاح المحاسبي.

الفرع الأول: مقومات الإفصاح المحاسبي: (عمامرة و زرقاوي، 2018، الصفحات 311-312)

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على مقومات الرئيسية الآتية:

- **المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:** تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية، كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات، فمنها من يستخدمها بصورة مباشرة، ومنها من يستخدمها بصورة غير مباشرة، ومن الأمثلة على مستخدمي المعلومات المحاسبية الملاك الحاليون والمحتملون الدائنون المحللون الماليون، الموظفون والجهات الحكومية التي تهتم بالشؤون الاجتماعية وغيرها.
- **تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية:** يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي، هو ما يعرف بمعيار أو خاصية الملاءمة، حيث تعتبر الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي، الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية الواجبة الإفصاح، وتعتبر الملاءمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية الواجبة الإفصاح، لذا تتطلب خاصية الملاءمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة، والغرض الرئيسي لاستخدام المعلومات من جهة أخرى.
- **تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها:** تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها حاليا، في البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية التقليدية وهي قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة الأرباح المحتجزة، قائمة التغيرات في المركز المالي، إضافة إلى معلومات أساسية تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية، والتي يتم إعدادها وفق مجموعة من المبادئ والافتراضات والأعراف، لذا يترتب على ذلك نشوء مجموعة من القيود والمحددات على نوع وكمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم.
- **تحديد أساليب وطرق الإفصاح:** (سليماني، 2020، صفحة 202)

يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات في القوائم المالية بطريقة يسهل فهمها، كما يتطلب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية، بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بيسر وسهولة.

- **تحديد الوقت المناسب للإفصاح** وهو أن يتم تحديد الفترات المناسبة التي يتم الإفصاح خلالها، وتكون أكثر تقارب فيما بينها مثل التقارير السداسية أو المعلومات الفصلية، ويعتبر عامل الدقة هو المحدد الأساسي لتقارب أو تباعد الفترات الزمنية

الفرع الثاني: أساليب وطرق الافصاح المحاسبي

إن أهمية عرض معلومات ملائمة من جهة، وضمان أفضل فهم لها من جهة أخرى، جعل المؤسسات تتنافس في استخدام أفضل الطرق والأساليب من أجل تحقيق ذلك، ويمكن إبراز أهم الطرق والأساليب للإفصاح وهي: (فؤاد، 2016، الصفحات 79-80).

- ❖ الإفصاح في صلب القوائم المالية الأساسية؛
- ❖ استخدام المصطلحات والعرض المفصل؛
- ❖ استخدام الملاحظات والهوامش (الإيضاحات)؛
- ❖ استخدام الجداول والملاحق الإضافية.

1. **الإفصاح في صلب القوائم المالية**: يعتبر من أوائل الأساليب المستخدمة، وتكمن أهمية الإفصاح فيها في شكل العرض في القوائم المالية، وأغلب الافصاحات المقدمة في القوائم هي عبارة عن بيانات مالية يمكن قياسها وبدرجة عالية من الدقة والثقة.
2. **استخدام المصطلحات والعرض المفصل**: إن أهمية استخدام المصطلحات وبعض التفصيلات تكمن في المساعدة على الوصف الصحيح لبنود القوائم من أجل تسهيل الفهم وتقليل الغموض في المعلومات، كما أن للاختصار في بعض البنود أهمية بالغة تكمن في تحديد المعني بدقة وتجنب التضليل، وتبقى ضرورة الاختصار أو التفصيل في البنود تعود إلى الاختيار الأنسب للعرض.
3. **الإفصاح عن الملاحظات والهوامش (الإيضاحات)**: لقد تطور حجم وجود الملاحظات والهوامش في التقارير السنوية، نتيجة لأهميتها في التفسير وشرح البنود الغامضة وضرورتها لضمان أفضل عرض لتلك المعلومات، ويجب تجنب التكرار في الشروحات وكذا عدم الإفراط في استخدام الملاحظات والهوامش. وتمتاز هذه الأساليب بكونها تستخدم في عرض المعلومات غير كمية بأكثر تفاصيل، ويعاب عليها أنها تمثل معلومات يصعب فهمها وتفسيرها كما أن الإفراط في استخدامها يجعل تلك الملاحظات مهملة من طرف المستخدمين.
4. **استخدام الجداول والملاحق الإضافية**: إن تقديم جداول بشكل مستقل عن القوائم المالية الأساسية سببه أن المعلومات التي تتضمنها أقل أهمية من المعلومات الواردة في القوائم المالية، ولكنها تساعد في تسهيل الفهم لتلك القوائم المالية، كما أن استخدام الملاحق الإضافية يكون من أجل معلومات إضافية مكملة ومهمة للفهم، وهذه الملاحق تكون فيها الحرية في التركيب والشكل والمحتويات.
5. **أساليب مختلفة أخرى**: هناك أساليب أخرى إضافية ومهمة وهي عبارة عن تقارير المدقق الخارجي، حيث تهدف هذه التقارير إلى بعث الثقة في المعلومات المدرجة في القوائم المالية الأساسية، كما أن خطاب رئيس مجلس الإدارة وتفسيرات القائمين بالإدارة في توضيح الاستراتيجية المستقبلية للمؤسسة من أهم أساليب الإفصاح.

خلاصة:

نظرا لأهمية المعلومات بصفة عامة والمعلومات المحاسبية بصفة خاصة فهي تعد من أهم مصادر المعلومات للمؤسسة، وتعتبر المعلومات المحاسبية الركيزة الأساسية في عملية اتخاذ القرار نظرا لأهميتها وتأثيرها على قيمة الوحدة الاقتصادية، ولأجل زيادة قيمة تلك الوحدات وجب عليها أن تتمتع بخصائص ومعايير الجودة.

كما أن توفر المعلومات المحاسبية التي تتضمن الخصائص النوعية من حيث الملائمة ودرجة الموثوقية يعين مستخدميها على اتخاذ القرارات، وتمثل القوائم المالية أهم مصدر للمعلومات المحاسبية التي تعمل الشركات على إعدادها والإفصاح عنها بشفافية لكل من له علاقة بالمؤسسة من أجل استخدامها كل في مجاله، حيث يتم ذلك بواسطة مجموعة من المعايير المحاسبية المطبقة والتي لها تأثيرات على عدة مستويات من خلال إعادة ترتيب بنود القوائم المالية يمكن قراءتها بدقة ووضوح وموضوعية.

الفصل الثاني

تمهيد

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل معلومات على درجة كبيرة من الملائمة والموثوقية لمختلف الأطراف ذات المصلحة، حيث تنشأ القوائم المالية نتيجة إجراء مجموعة من المعالجات المحاسبية على البيانات من أجل الحصول على مخرجات بغرض تقديمها بصورة إجمالية وملخصة من أجل الاستفادة منها في اتخاذ قرارات مستقبلية واقتصادية صائبة.

وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية القوائم المالية

المبحث الثاني: القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

المبحث الثاني: أثر جودة المعلومة المحاسبية على القوائم المالية

المبحث الأول: ماهية القوائم المالية.

تعتبر القوائم المالية من أهم العناصر الأساسية التي تقدم مخرجات النظام المحاسبي المالي والتي تكون بمثابة حوصلة لنشاط المؤسسة خلال فترة زمنية معينة فوجب أن تحتوي على معلومات محاسبية كافية وملائمة للمستخدمين من أجل اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة وسنتطرق في هذا المبحث الى مفاهيم حول القوائم المالية وأهميتها وأهدافها وكذا مستخدميها.

المطلب الأول: مفاهيم حول القوائم المالية

تعددت التعاريف الواردة للقوائم المالية والتي سنذكر منها الآتي:

عبارة عن مجموعة من البيانات المسجلة وفق مبادئ متعارف عليها محاسبيا، حيث يتم استعمال وسائل وأدوات لتجميع وتبويب المعلومات والبيانات المحاسبية وفق أشكال معينة تتضمن جميع المعلومات المتعلقة بنشاط المؤسسة ونتائج أعمالها ومركزها المالي خلال فترة زمنية معينة (بن يحي، 2013، صفحة 61).

كما يمكن القول بأنها عرض هيكلي للمركز المالي للمنشأة وأدائها خلال فترة معينة، حيث تكون ملائمة لمختلف فئات مستخدمي القوائم لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة وتساعد أصحاب المنشأة في تقييم كفاءة استغلال الإدارة لموارد المنشأة. (بن فرج، 2014، صفحة 46)

ومن خلال ما سبق نستنتج بأن القوائم المالية ملخص يعرض جميع العمليات المالية التي تم القيام بها على مستوى المؤسسة خلال فترة مالية ما فتعطي صورة واضحة عن الوضع المالي وذلك من أجل تلبية احتياجات مستخدميها من معلومات محاسبية بحيث تساعدهم في اتخاذ قرارات اقتصادية صائبة.

المطلب الثاني: أهمية القوائم المالية وأهدافها.

الفرع الأول: أهمية القوائم المالية.

تبرز أهمية القوائم المالية والغرض من إعدادها في ثلاث نقاط يمكن تلخيصها كالآتي: (سليماني ع.، 2020، صفحة 133)

1. **القوائم المالية أداة اتصال**: بحيث تعمل القوائم المالية على توصيل رسالة مفهومة وواضحة لمستعملي المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عنه، أي وسيلة اتصال بين المؤسسة والمستثمرين من جهة، ووسيلة لربط العلاقات بين المؤسسة والموردين والزبائن والبنوك من جهة أخرى.
2. **القوائم المالية وسيلة لتقييم الأداء**: بحيث تساعد القوائم المالية في تقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها، في استخدام الموارد المتاحة، والحكم على المركز المالي للمؤسسة، ومدى التقدم في تحقيق أهدافها وكيفية استخدام مواردها.

3. **القوائم المالية وسيلة لاتخاذ القرارات:** حيث تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل، وتساعد الأطراف ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة مع المؤسسة في اتخاذ القرارات المختلفة.

الفرع الثاني: أهداف القوائم المالية:

إن الهدف الأساسي الذي تصبو إليه المؤسسة من خلال إعداد القوائم المالية هو تلبية احتياجات الأطراف التي تستخدم تلك القوائم، ويتجلى ذلك من خلال الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية، الذي نص أن الهدف من القوائم المالية هو توفير المعلومات عن الوضع المالي والأداء، والتغيرات في الحالة المالية للمؤسسة التي تعتبر مفيدة لمستخدميها فيما يخص اتخاذ القرارات.

ومنه فيمكن تلخيص أهداف القوائم المالية في النقاط التالية: (سليماني ع.، 2020، صفحة 132.133)

- تقديم معلومات موثوقة تتعلق بالموارد الاقتصادية والالتزامات الخاصة بالمؤسسة لتحقيق ما يلي:
  - ✓ القدرة على تقييم نقاط القوة والضعف للمؤسسة؛
  - ✓ بيان مصادر التمويل والاستثمارات بالمؤسسة؛
  - ✓ تقييم قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات؛
  - ✓ بيان مختلف المصادر الخاصة بالمؤسسة لتقييم قدرتها على النمو؛
- تقديم معلومات موثوقة حول التغيرات في صافي موارد المؤسسة الناتجة عن الأرباح المتحققة من الأنشطة المباشرة، من أجل تحقيق تحديد توزيعات الأرباح المتوقعة للمستثمرين وإظهار قدرة عمليات المؤسسة في سداد التزامات الدائنين والموردين ...الخ؛
- تقديم معلومات مالية يمكن استخدامها لتقدير الأرباح المحتملة للمؤسسة؛
- الإفصاح عن أية معلومات أخرى ملائمة لحاجات مستخدمي القوائم المالية؛
- تقدم القوائم المالية معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين الحاليين والمحتملين وغيرهم، اتخاذ قراراتهم الاستثمارية التمويلية والقرارات المشابهة الرشيدة، حيث البد أن تتميز بقابلية الفهم لكي تسهل لهم معرفة، أو فهم معقول حول أنشطة المؤسسة.
- تقدم القوائم المالية معلومات حول الأداء المالي للمؤسسة خلال الفترة، حيث يستخدم المستثمرون والمقرضون المعلومات التاريخية لتقدير وتوقع الأداء المستقبلي لها، ويتم ذلك من خلال المعلومات المتعلقة بمقاييس الأرباح ومكوناتها؛
- تقديم المعلومات الكافية لتقدير مدى مسؤولية الإدارة عن توفير وسائل الحماية اللازمة لحقوق المالك، والتزويد بالمعلومات المفيدة للمديرين والإدارة العليا لاتخاذ القرارات التي تهم المالك، وكذلك المعلومات التفسيرية والتوضيحية المهمة.

المطلب الثالث: مستخدمي القوائم المالية وحاجاتهم من المعلومات

تلجأ فئات متعددة لاستخدام المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، وقد حدد الإطار المفاهيمي إعداد وعرض القوائم المالية عدد من الفئات التي تستخدم القوائم المالية، كما حدد طبيعة المعلومات التي تحتاجها كل فئة من قبل مستخدمي القوائم لمالية، في الوفاء ببعض احتياجاتهم المختلفة من المعلومات اللازمة لصنع قراراتهم الاقتصادية، ذلك أن احتياجات هذه الفئات إلى المعلومات متباينة جدا حيث تتراوح من معرفة نتائج المؤسسة، آفاقها المستقبلية مرورا بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها إلى تقيم مدى مساهمتها في تطوير المجتمع، وتشمل تلك الاحتياجات على ما يلي: (سعيدي، 2015، الصفحات 51-53)

1. **المستثمرين:** يهتم المساهمون ومستشاريهم بالمخاطر والعوائد المتعلقة باستثماراتهم، وتتطلب تلك الفئة من المستخدمين معلومات تساعد في اتخاذ قرارات تتعلق بشراء أو الاحتفاظ أو بيع الاستثمارات، ويحتاج المساهمين أيضا إلى معلومات تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على إجراء توزيعات الأرباح.
2. **العاملين:** يهتم العاملون والمجموعات التي تمثلهم بالمعلومات المتعلقة بربحية واستقرار المؤسسات التي يعملون بها، كما يهتم هؤلاء أيضا بالمعلومات التي تساعدهم في تقييم قدرة مؤسستهم على توفير المكافآت ومنافع التقاعد وفرص التوظف.
3. **المقرضين:** يهتم المقرضون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت قروضهم وفوائدها سيتم سدادها في مواعيد استحقاقها.
4. **الموردون وغيرهم من الدائنين التجاريين:** يهتم هؤلاء بالمعلومات التي تمكنهم من معرفة ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم سوف تسدد في موعدها، وعلى عكس المقرضون فان الدائنون التجاريون يركزون اهتمامهم على المؤسسة في الأجل القصير ويستثنى من ذلك حالة اعتمادهم على المؤسسة في أجل الطويل كعميل رئيسي.
5. **العملاء:** يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة خاصة في حالة ارتباطهم أو اعتمادهم على المؤسسة في الأجل الطويل.
6. **الجهات الحكومية:** تهتم الجهات الحكومية بتوزيع الموارد وبالتالي بأنشطة المؤسسات المختلفة، وتحتاج تلك الجهات إلى معلومات لاستخدامها في توجيه وتنظيم تلك الأنشطة ووضع السياسات الضريبية وكذلك كأساس للإحصاءات المتعلقة بالدخل القومي وما يماثلها.
7. **الجمهور العام:** تؤثر المؤسسة على الجمهور العام بطرق متعددة فمثال قد تقدم المؤسسة مساهمة فعالة في الاقتصاد المحلي عن طريق توفير فرص عمل أو دعم الموردين المحليين، وقد تساعد القوائم المالية الجمهور العام عن طريق تزويده بالمعلومات المتعلقة باتجاهات أنشطة المؤسسة والمستجدات المتعلقة بأنشطتها وفرص ازدهارها.

والجدير بالذكر أن فئات مستخدمي القوائم المالية تتسع لتشمل جميع من لهم مصلحة في المؤسسة، سواء بشكل مباشر أم غير مباشر ومن هذه الفئات والتي لم يذكرها ضمن إطار إعداد وعرض القوائم المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية هم: إدارة المؤسسة، والمحللون والمستشارون الماليون، والسوق المالي، والمنافسون والمحامون ... الخ،

أما فيما يتعلق بالقرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمو القوائم المالية فهي:

- اتخاذ قرار بشأن توقيت شراء أو بيع أو احتفاظ بأحد الاستثمارات في صورة صكوك ملكية؛
- تقييم عالقات الوكالة أو إمكانية مساءلة الإدارة؛
- تقييم مقدرة المؤسسة على الدفع وتقديم مزايا أخرى للعاملين؛
- تقييم الضمانات المقدمة للمبالغ التي تم اقتراضها من قبل المؤسسة؛
- تحديد السياسات الضريبية تحديد الأرباح القابلة للتوزيع ومقدار التوزيعات؛
- إعداد واستخدام إحصائيات الدخل القومي؛
- تنظيم أنشطة المؤسسة.

المبحث الثاني: القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

قام النظام المحاسبي المالي بفرض مجموعة من القواعد والتعليمات التي وجب على المؤسسات الأخذ بها في إعداد وتقديم القوائم المالية حددت المادة 25 من القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي أنه على كل مؤسسة تدخل في مجال تطبيقها لهذا النظام ملزمة بإعداد قوائم مالية سنوية تتضمن القوائم الخاصة بالكيانات الاقتصادية، ما عدا الكيانات الصغيرة، وتتمثل هذه القوائم في: (سليماني ع.، 2020، صفحة 134) :

- الميزانية
- حساب النتائج
- جدول سيولة الخزينة
- جدول تغير الأموال الخاصة
- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج.

المطلب الأول: الميزانية (قائمة المركز المالي)

الفرع الأول: تعريف الميزانية:

حسب النظام المحاسبي المالي فإن الميزانية تهدف الى قياس المركز المالي للمؤسسة هذا من خلال معرفة قيمة الموارد تحت مراقبة مؤسسة ومعرفة هيكلتها المالية خلال فترة معينة ويتحقق ذلك فإن عناصر الميزانية الأصول الخصوم يتم عرضها حسب النظرة المالية التي على أساسها تصنف الأصول إلى أصول ثابته وأصول متداولة كما تقسم الخصوم الى اموال خاصة وخصوم دائمة وأخرى متداولة. (الفضيل، 2010، صفحة 58)

وقد عرف النظام المحاسبي المالي الميزانية على أنها الكشف الإجمالي للأصول والخصوم ورؤوس الأموال الخاصة بالمؤسسة عند تاريخ إقفال الحسابات. (سليماني ع.، 2020، صفحة 134)

الميزانية هي عبارة عن بيان بالمركز المالي الذي يوضح الأصول والخصوم وحقوق الملكية في نقطة زمنية معينة، فالميزانية هي مرآة عاكسة للوضع المالي للمؤسسة في وقت معين، وتبين ما لدى المؤسسة من موجودات وما عليها من التزامات من قبل المالك أو من قبل الغير، وتسمي أيضا بقائمة المركز المالي. (سليماني ع.، 2020، صفحة 134)

ويمكن تعريف قائمة المركز المالي على أنها كشف شامل بأصول وخصوم المنشأة يقوم بالقيم الحقيقية ليعبر عن المركز المالي للمنشأة بتاريخ معين، كما يتم فيها عرض الوضع المالي لمنشأة معينة في نقطة زمنية معينة، حيث يجب أن تفصل الميزانية إلى المتداول وغير المتداول من أصول والخصوم. (بن فرج، 2014، صفحة 68)

الفرع الثاني: عرض الميزانية المحاسبية

تنقسم الميزانية إلى جانبين، جانب الأصول وجانب الخصوم، التي تصنف وترتب على أساس الزمن (درجة السيولة بالنسبة للأصول، الاستحقاق بالنسبة للخصوم) إلى أصول جارية وأصول غير جارية، وخصوم جارية وخصوم غير جارية، وسيتم توضيح ذلك فيما يلي:

أولا: الأصول.

حسب النظام المحاسبي المالي فإن "الأصول هي مورد تراقبه مؤسسة معينة بسبب أحداث وقعت وترتقب منه جني مزايا اقتصادية مستقبلية. (سليماني ع.، 2020، صفحة 135)

تتكون الأصول من الموارد التي يسيرها الكيان بفعل أحداث ماضية والموجهة لأن توفر له منافع اقتصادية مستقبلية وتسمى عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط الكيان بصورة دائمة أصول غير جارية أما الأصول التي ليس ليست لها هذه الصفة بسبب وجهتها او طبيعته فإنها تشكل أصولا جارية وهي: (بن خليفة، 2018، صفحة 45):

1. **الأصول غير الجارية:** هي الأصول المخصصة للاستعمال بصورة مستمرة لحاجات ونشاطات المؤسسة، أو تتم حيازتها لغايات التوظيف على الأمد البعيد أو التي لا تنوي المؤسسة إنجازها في غضون الأشهر الاثني عشر التي تلي تاريخ قفل السنة المالية وتتضمن الأصول غير جارية العناصر الأتية (سليماني ع.، 2020، صفحة 136/135):

1.1. **التثبيتات المعنوية:** هو أصل قابل للتحديد غير نقدي وغير مادي، مراقب ومستعمل من طرف المؤسسة في إطار الأنشطة العادية للمؤسسة كالمحلات التجارية المكتسبة، العلامات، البرامج المعلوماتية، رخص الاستغلال، الإعفاءات ورخص تنمية الحقول المنجمية الموجهة للاستغلال التجاري.

1.2. **التثبيتات العينية**: التثبيت العيني هو أصل عيني تحوزه المؤسسة من أجل الإنتاج، تقديم الخدمات، الإيجار أو الاستعمال لأغراض إدارية، والذي من المنتظر ان يستعمل الى ما بعد السنة المالية.

1.3. **التثبيتات في شكل امتياز**: وهي كل التثبيتات العينية أو المعنوية الموضوعة موضع الامتياز من قبل مانح الامتياز أو من قبل صاحب الامتياز (الممنوح له).

1.4. **التثبيتات الجاري إنجازها**: هي التثبيتات العينية أو المعنوية التي لم يكتمل إنجازها في نهاية السنة، سواء تم الإنجاز من قبل المؤسسة أو من قبل الغير.

1.5. **التثبيتات المالية**: هي أصول مالية مملوكة لغايات التوظيف على المدى البعيد من غير القيم العقارية والأصول المالية الجارية، وتضم سندات المساهمة والسندات المثبتة لنشاط المحفظة، السندات المثبتة الأخرى والقروض والحسابات الدائنة.

2. **الأصول الجارية**: تضم الأصول الجارية الأصول التي تتوقع المؤسسة تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال العادية التي تمتد بين اقتناء المواد الأولية أو البضائع التي تدخل في عملية الاستغلال وإنجازها في شكل سيولة الخزينة، والأصول التي تتم حيازتها أساسا لأغراض المعاملات أو لمدة قصيرة والتي تتوقع المؤسسة تحقيقها خلال الاثني عشر شهرا، بالإضافة الى السيولات أو شبه السيولات التي لا يخضع استعمالها لقيود. وتتمثل أهم هذه الأصول في:

3. **المخزونات**: تمثل المخزونات أصولا: (لزعر، 2012، الصفحات 41-42)

- تمتلكها المؤسسة وتكون معدة للبيع في إطار الاستغلال الجاري،
- هي قيد الإنتاج بقصد إنجاز هذا البيع،
- هي مواد أولية أو لوازم موجهة للاستهلاك خلال عملية الإنتاج أو تقديم خدمات.

3.1. **الديون الدائنة والاستخدامات المماثلة**: وهي ما للمؤسسة على الغير سواء كان ذلك من خلال النشاط الرئيسي أو كان نتيجة لأنشطة أخرى، وفي الحالة الأولى تعرف هذه الديون بالذمم المدينة التجارية، وتتكون من المدينون وأوراق القبض، أما الذمم المدينة غير التجارية فيمكن ان نسوق أمثلة عليها مثل سلف الموظفين أو القروض الممنوحة للمؤسسات التابعة...إلخ ويجب عند تقويم تلك الأصول عمل مخصصات احتياطية في حالة وجود خسارة محتملة وانخفاض في القيمة.

3.2. **الموجودات وما يماثلها**: وهي تخص القيم القابلة للتوظيف والنقدية بالخزينة والودائع تحت الطلب، بالإضافة إلى أشباه الخزينة التي تتمثل في الاستثمارات قصيرة الأجل التي يمكن تحويلها إلى مقدار محدد ومعروف من النقدية والتي لا تتعرض لدرجة عالية من المخاطر من حيث التغير في قيمتها.

ثانيا: الخصوم

الخصوم هي الالتزامات الحالية للمؤسسة الناتجة عن أحداث اقتصادية ماضية تؤدي في المستقبل إلى خروج تدفقات لصالح الغير كما يمكن اعتبارها مصادر تمويل لاستخدامات المؤسسة فنجد الاموال الخاصة التي تمثل الأموال الداخلية سواء كانت خاصة أو فردية أو جماعية ويمكن تصنيفها الى ما يلي: (بادي، 2021، صفحة 42)

1. **الخصوم غير الجارية:** (لزعر، 2012، الصفحات 42-43).

وهي الالتزامات التي لا يتم تسديدها خلال الدورة العادية التشغيلية للمؤسسة، أو التي لا تستحق خلال اثني عشر شهرا، أو تلك التي قد يكون للمؤسسة حق غير مشروط بتأجيل سدادها لأكثر من اثني عشر شهرا، وكذلك الالتزام الذي يتوقع أن يتم إعادة تمويله بموجب تسهيلات قروض حالية حتى لو تم استحقاقه خلال الاثني عشر شهرا.

1.1. **رؤوس الأموال الخاصة:** هو ما تبقى من أصول المؤسسة بعد طرح خصومها، فهي تمثل فائض أصول المؤسسة عن خصومها الجارية وغير الجارية. وتضم كل من رأس المال الصادر، العلاوات والاحتياطات، فارق التقييم، فارق إعادة التقييم، فارق المعادلة، الترحيل من جديد ونتيجة السنة المالية.

1.2. **المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا:** وتتمثل فيما يلي:

- إعانات الاستثمار أو التجهيز: وهي الأموال المخصصة من طرف الدولة والجماعات المحلية من أجل اقتناء أصل جديد، أو تمويل عملياتها على المدى الطويل،
- المؤونات: تتمثل مؤونات الأخطار والتكاليف في الخصوم المستحقة لآجال قصيرة أو طويلة، فإنها تعكس وجود مخاطر وخسائر متوقعة عند نهاية الدورة إلا أنها تتضمن عنصر عدم التأكد بشأن مبالغها وتحققها.

1.3. **الضرائب:** وتتمثل في كل من الضرائب المؤجلة من الاصول والضرائب المؤجلة من الخصوم ومؤونات الضرائب وتعرف الضرائب المؤجلة على الأصول بأنها مبالغ الضرائب على النتيجة المتوقع استرجاعها في الفترات المقبلة والمتعلقة بفروقات زمنية قابلة للخصم اما الضرائب المؤجلة للخصوم فتعتبر مبالغ الضرائب على النتيجة الواجب دفعها في السنوات المقبلة والمتعلقة بالفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة.

1.4. **الاقتراضات والديون:** هي الموارد المالية الخارجية التي تحصلت عليها المؤسسة من المؤسسات المالية والبنوك، أو من الجمهور من أجل تمويل عملياتها التشغيلية والاستثمارية بصفة دائمة، وتساهم مع الأموال الخاصة في تغطية الاحتياجات الدائمة للمؤسسة، وتشمل: السندات، القروض البنكية طويلة الأجل وأوراق الدفع طويلة الأجل.

2. **الخصوم الجارية:** هي الخصوم التي من المتوقع تسويتها وتسديدها خلال دورة الاستغلال العادية أو خلال الاثني عشر شهرا الموالية لتاريخ الاقفال. وتتضمن العناصر التالية: (بن خليفة، 2018، صفحة 46)

2.1. **الذمم الدائنة:** وهو ما على المؤسسة من التزامات تجاه الغير نتيجة لحصولها على البضائع بالأجل أو حصولها على الخدمات بالأجل أيضا، وتتكون من الموردون، العاملون، ضرائب الدخل المستحقة.

2.2. **القروض قصيرة الأجل:** وهي القروض التي حصلت عليها المؤسسات أو الأفراد ويتطلب تسديدها خلال فترة مالية واحدة.

الجدول (1): ميزانية الأصول للسنة المالية المقفلة....

الأصول	ملاحظة	إجمالي N	اهتلاك رصيدN	صافي N	صافي N-1
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء المنتوج الايجابي أو السلبي					
تثبيتات عينية					
تثبيتات معنوية					
أرضي					
مباني					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجرى انجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضوع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصول غير الجارية					
أصول جارية					
مخزونات ومنتوجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب وما شابهها					
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة					
الموجودات وما شابهها					
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى					

الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر: القرار المؤرخ في 2008/07/26 المحدد لقواعد والتقييم والمحاسبة محتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، رقم19 الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص28.

الجدول (2): ميزانية الخصوم للسنة المالية المقفلة....

الخصوم	**ملاحظة**	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات واحتياطات – احتياطات مدمجة (1)			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة (1)			
نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1)			
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع 1			
الخصوم غير الجارية			
قروض وديون مالية			
ضرائب مؤجلة			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية			
الخصوم الجارية			
موردون وحسابات ملحقة			

ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

المصدر: القرار المؤرخ في 2008/07/26 المحدد لقواعد والتقييم والمحاسبة محتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، رقم19 الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص29.

المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل)

الفرع الأول: تعريف جدول حسابات النتائج وأهميته

هي قائمة تعرض كافة مصروفا وإيرادات المشروع بهدف بيان نتيجة أعماله خلال الفترة من ربح أو خسارة. ومن هنا فهي تمثل أهمية كبيرة لملاك المشروع ومقرضيه وكافة الأطراف ذات الصلة باعتبار أن نجاح المشروع أو فشله مرهون بمدى قدرته على تحقيق إيرادات تفوق مصروفاته . (عطية، 2007، صفحة 35)

كما أنها قائمة تتضمن نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة بعد مقابلة الإيرادات والمكاسب بالمصاريف والخسائر خلال فترة مالية معينة. (بن رحمون، 2013، صفحة 81)

وهي أحد أهم القوائم المالية وهي التي يتم إعدادها للوقوف أو الوصول إلى معرفة الربح أو الخسارة وترجع أهمية هذه القائمة: (نور و إبراهيم، 2011، صفحة 66)

بحيث تساهم هذه القائمة في: (لزعر، 2012، صفحة 44).

1. تساعد هذه القائمة في تقييم أداء المنشأة لما تحتويه من أرقام تدل على الربحية أو الخسارة ومن المؤكد انه كلما زادت ربحيه كلما كان موقف المنشأة جيد،
2. تساعد بالتنبؤ بشكل دقيق لدخل المؤسسة في المستقبل،
3. تساعد في التقييم الأفضل لإمكانية استلام المشروع لمبالغ نقدية،
4. تساعد في التأكد من أن المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها على أفضل وجه.

الفرع الثاني: عرض جدول حساب النتائج

أولا: عناصر جدول النتائج

يتكون حساب النتائج من عنصرين رئيسيين هما النواتج الأعباء ويمكن أن نعرفهما كالتالي: (سليماني ع.، 2020، صفحة 138)

- النواتج: تتمثل نواتج السنة المالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلالها السنة المالية في شكل مداخيل، أو زيادة في الأصول، أو انخفاض في الخصوم.
- الأعباء: تتمثل أعباء السنة المالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية، في شكل خروج او انخفاض في الأصول أو زيادة في الخصوم.

ثانيا: عرض جدول حسابات النتائج

يبرز جدول حسابات النتائج النتيجة الصافية للسنة المالية سواء كان ربح او خسارة ويتضمن هذا الجدول حسب المادة (230.2) من القانون 07-11 المعلومات التالية: (بن خليفة، 2018، الصفحات 49-50)

- تحليل الاعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة الفائض الإجمالي عن الاستغلال ;
- منتجات الأنشطة العادية ;
- المنتجات المالية والأعباء المالية ;
- أعباء المستخدمين ;
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة;
- المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية ;
- نتيجة الأنشطة العادية ;
- العناصر غير العادية ;
- منتجات او أعباء النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع ;
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة ;

وقد قدم النظام المحاسبي المالي نموذجين لعرض حسابات النتائج، كما نص عليه المعيار المحاسبي الدولي (IAS 1) من أجل إبراز معلومات مالية تستجيب لمقتضيات التنظيم، وهما: (سليماني ع.، 2020، صفحة 139/138)

✓ حسابات النتائج حسب الطبيعة

✓ حسابات النتائج حسب الوظيفة

حيث يتم في الطريقة الأولى تصنيف المصاريف حسب الطبيعة أي حسب نوعها مثل الأجور والمرتبات والمواد الأولية المستخدمة، اهتلاك الأصول الثابتة، و يتم تصنيف المصاريف عند التصنيف الوظيفي بحسب الغرض منها، مثل التكاليف الصناعية المصروفات البيعية، المصروفات الإدارية والمصروفات التمويلية.

1. **حساب النتائج حسب الطبيعة:** يقوم على تصنيف الأعباء حسب طبيعتها يقوم على تصنيف الاعباء حسب طبيعتها (حصص الاهتلاكات، مشتريات البضائع...) وهو ما يسمح بتحديد مجاميع تسيير الرئيسية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال. لا يمكن تقديم محتواها في الجدول التالي: (لزعر، 2012، صفحة 41)

جدول رقم (3): جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة خلال الفترة من...إلى...

	الملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال			
1-إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
2-استهلاك السنة المالية			
3-القيمة المضافة للاستغلال(1-2)			
أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
4-الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات الاهتلاكات والمؤونات استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات			
5-النتيجة العملياتية			

المنتوجات المالية الأعباء المالية			
6-النتيجة المالية			
7-النتيجة العادية قبل الضرائب(5+6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8-النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية – المنتوجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية – الأعباء (يطلب بياناتها)			
9-النتيجة غير العادية **10-النتيجة الصافية للسنة المالية**			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11-النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
ومنها حصة ذوي الأقلية (1) **حصة المجمع (1)**			

المصدر: القرار المؤرخ في 2008/07/26 المحدد لقواعد والتقييم والمحاسبة محتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، رقم19 الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص30.

ومن أجل حساب النتيجة النهائية وفقا لهذه الطريقة نحتاج الى المرور عبر كل المراحل التالية:

- **النتيجة العملياتية:**

هي الناتج الصافي من العمليات التشغيلية التي تقوم بها المؤسسة من خلال ممارسة الانشطة الجارية والتي تمثل عمليات التموين والإنتاج والبيع وتمثل النتيجة العملياتية مؤشر للربح الاقتصادي فتقيس الأداء الاقتصادي والتجاري للمؤسسة ويتم التوصل اليها عن طريق طرح كافة الاعباء العملياتية وإضافة المنتوجات العملياتية، وفي الجدول التالي نقدم شرحا مفصلا لكل من الاعباء والمنتوجات العملياتية:

الجدول رقم (4): المنتوجات والأعباء العملياتية

الأعباء العملياتية	المنتوجات العملياتية
✓ مشتريات البضائع والمواد الأولية والتموينات الأخرى ✓ تغيرات المخزون ✓ المشتريات المستهلكة ✓ مشتريات أخرى واعباء خارجية ✓ الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة ✓ أعباء المستخدمين ✓ المخصصات للاهتلاكات والمؤونات ✓ الأعباء العملياتية الأخرى	✓ المبيعات من البضائع ✓ المبيعات من المنتجات المصنعة ومن الخدمات ✓ رقم الاعمال ✓ تغيرا لمخزونات والمنتجات قيد الصنع ✓ الإنتاج المثبت ✓ إعانات الاستغلال ✓ استئناف على خسائر القيمة والمؤونات ✓ المنتجات العملياتية الأخرى

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا المعلومات الموجودة في مذكرة (بولعراس، 2016، صفحة 136)

ومن أجل حساب النتيجة العملياتية نقوم بحساب كل من إنتاج السنة المالية، استهلاك السنة المالية والقيمة المضافة والفائض الإجمالي للاستغلال وفيما يلي توضيح مختصر لهذه العناصر: (لزعر، 2012، صفحة 49/47)

- **إنتاج السنة المالية**: يمثل مجموع منتوجات جميع أصناف السلع والخدمات المنتجة من طرف المؤسسة متضمنا كل من مبيعات البضائع، المنتجات المصنعة، مبيعات الخدمات والمنتجات الملحقة، تغير المخزونات والمنتجات الجاري إنجازها، الإنتاج المثبت بالإضافة إلى إعانات الاستغلال وهو يخص المؤسسات التي تقوم بإنتاج أو تحويل السلع والخدمات.
- **استهلاك السنة المالية**: يتمثل في مجموع استهلاكات المؤسسة خلال السنة المالية من مشتريات السلع والخدمات، خدمات خارجية واستهلاكات أخرى بهدف ممارسة أنشطتها.
- **القيمة المضافة**: تمثل الثروة الحقيقية التي أضافتها المؤسسة مهما كان نوعها. فهي تترجم ما أضافته المؤسسة ضمن نشاطها وتعكس أيضا الفعالية التي تم بها دمج عناصر الإنتاج من رأس مال ويد عاملة وغيرها، كما أنها تمثل الفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية، وتعتبر قياسا نقديا لما أضافته المؤسسة بوسائلها الإنتاجية الخاصة.
- **الفائض الإنتاجي للاستغلال**: قيس الفائض الإجمالي للاستغلال الربح الاقتصادي الخام الناتج عن دورة الاستغلال. ويمثل الفرق بين القيمة المضافة المنتجة من جهة وأعباء العمال والضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة من جهة أخرى وبالتالي فهو لا يأخذ بعين الاعتبار القرارات المالية والسياسات الجبائية التي تتخذها المؤسسة، ويعتبر بذلك مؤشر دقيق يسمح بقياس أداء المؤسسة.
- **النتيجة العملياتية**: ويتم التوصل إليها بعد ان يعدل الفائض الإجمالي عن الاستغلال بالمنتجات والاعباء العملياتية الأخرى، وكذلك بمخصصات الاهتلاكات والمؤونات واسترجاع عن خسائر القيمة والمؤونات.

- **النتيجة المالية:** ويتم التوصل إليها من خلال طرح الاعباء المالية من المنتوجات المالية ونوضح في الجدول التالي كلا من المنتوجات والأعباء المالية: (لزعر، 2012، صفحة 49)

الجدول رقم (5): المنتوجات والأعباء المالية

النواتج المالية	الأعباء المالية
✓ منتوجات المساهمات	✓ أعباء الفوائد
✓ عائدات الأصول المالية	✓ الخسائر عن الحسابات الدائنة المرتبطة بمساهمات
✓ عائدات الحسابات الدائنة	✓ فارق التقييم عن أصول مالية–نواقص القيمة
✓ فارق التقييم عن الأصول المالية–فوائض القيمة	✓ خسائر الصرف
✓ أرباح الصرف	✓ الخسائر الصافية عن التنازل عن الأصول المالية
✓ الأرباح الصافية عن عمليات التنازل عن أصول مالية	✓ الأعباء المالية الأخرى
✓ المنتوجات المالية الأخرى	
المجموع	المجموع
النتيجة المالية	

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على المعلومات الموجودة في مذكرة (بولعراس، 2016، صفحة 137)

1. **النتيجة الجارية قبل الضرائب:** وهي النتيجة العملياتية مضافا اليها النتيجة المالية ويمثل النتيجة العادية المحققة على إثر الأنشطة الجارية للمؤسسة.
2. **النتيجة الاستثنائية:** هي الفرق الصافي للمنتجات والأعباء الاستثنائية والتي تمثل طابعا استثنائيا مثل نزع الملكية والكارثة الطبيعية غير المتوقعة.
3. **النتيجة الصافية للسنة المالية:** وتمثل الفرق بين مجموع المنتوجات والأعباء للسنة المالية، وتحسب انطلاقا من النتيجة الجارية قبل الضرائب، فتطرح منها الضرائب على الأرباح والضرائب المؤجلة وتضاف اليها النتيجة الاستثنائية. وتشكل النتيجة الصافية القياس المحاسبي للربح الموزع للمساهمين. ويوجه جزء من الأرباح للاحتياطات ليشكل تمويلا ذاتيا لنمو المؤسسة.
4. **حسابات النتائج حسب الوظيفة:**

يقوم على مقاربة للمؤسسة بحيث يتم ترتيب الأعباء حسب وظائف المؤسسة، مما يسمح بالحصول على تكاليف الإنتاج، وأسعار التكلفة والاعباء التي تقع على عاتق الوظائف التجارية، المالية والإدارية، دون إعادة معالجة المعلومات الأساسية. (لزعر، 2012، صفحة 50). ويمكن أن نلخص محتواها في الجدول التالي:

جدول رقم (6): جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة خلال الفترة من...إلى...

	الملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة			
(مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)			
منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية(التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			
المنتوجات غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع(1)			

المصدر: القرار المؤرخ في 2008/07/26 المحدد لقواعد والتقييم والمحاسبة محتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، رقم19 الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص31.

وتختلف هذه الطريقة عن الأولى في النتيجة العملياتية وكيفية حسابها بينما تشترك في كيفية حساب كل من النتيجة المالية، النتيجة الجارية قبل الضرائب والنتيجة الاستثنائية. وعليه نقوم بتقديم كيفية حساب النتيجة العملياتية فقط (لزعر، 2012، صفحة 52/50):

5. **النتيجة العملياتية:** وهو ما يمثل الناتج الصافي من العمليات التشغيلية التي قامت بها المؤسسة من خلال نشاطها الجاري. ويتم التوصل إليه بعد أن يعدل هامش الربح الإجمالي بالمنتوجات العملياتية الأخرى، واستبعاد كل من التكاليف التجارية، الأعباء الادارية والأعباء العملياتية الأخرى.

تمثل التكاليف التجارية الأعباء الناتجة عن جهود المؤسسة المبذولة في بيع البضاعة كالدعاية ورواتب رجال البيع بينما نقصد بالأعباء الإدارية تلك الأعباء التي تنفقها المؤسسة على أنشطتها الإدارية العامة والتي تشمل مصاريف التأمين، الايجارات، رواتب الإدارة والموظفين واهتلاكات الأثاث والمباني المستخدمة في مكاتب المؤسسة.

النتيجة العملياتية = هامش الربح الإجمالي+ المنتوجات العملياتية الأخرى–التكاليف التجارية –الأعباء الإدارية–الأعباء العملياتية الأخرى.

حيث أن (لزعر، 2012، صفحة 51):

- **هامش الربح الإجمالي:** هو ما ينتج عن طرح كلفة المبيعات من رقم الأعمال كما انه البند الذي يبين نتائج النشاط الرئيسي في المؤسسات فتحرص المؤسسات على الحصول على هامش ربح عال حتى تتمكن لاحقا من تغطية مصاريف تشغيلها.

هامش الربح الإجمالي= رقم الأعمال _ تكلفة المبيعات

- **رقم الأعمال:** ونقصد به الإيرادات التي تتحصل عليها المؤسسة من العمليات البيع الناتجة عن الأنشطة الأساسية للمؤسسة، وقد تكون هذه المبيعات نقدية أو آجلة، كما أن المقصود بالمبيعات هنا هي صافي المبيعات بعد استبعاد مردودات البيع ومبالغ الخصم المسموح به.

رقم الأعمال= إيرادات المبيعات _ (مردودات ومسموحات المبيعات+ الخصم المسموح به)

- **كلفة المبيعات:** وهي الكلف التي تقع على عاتق المؤسسة في سبيل توفير البضاعة المباعة للزبائن أو الخدمات المقدمة للعملاء. وتحسب هذه الكلف في المؤسسة التجارية كما يلي:

تكلفة المبيعات= صافي المشتريات+ المصاريف المدفوعة على المشتريات+ بضاعة أول مدة_ بضاعة آخر مدة

أما في المنشأة الصناعية فتأخذ كلفة البضاعة المصنعة محل المشتريات حيث تقوم المؤسسة بإنتاج السلعة وتصنيعها بدلا من شرائها.

كلفة البضاعة المباعة= بضاعة أول مدة (مواد خام+ مواد تحت التشغيل+ بضاعة جاهزة)+ صافي مشتريات المواد الخام+ أجور صناعية مباشرة+ مصاريف صناعية مباشرة+ مصاريف صناعية غير مباشرة_ بضاعة آخر مدة(مواد خام+ بضاعة تحت التشغيل+ بضاعة جاهزة)،

المطلب الثالث: قائمة التدفقات النقدية

الفرع الأول: مفهوم جدول التدفقات النقدية وأهميته

أولا: تعريف جدول تدفقات الخزينة

هو جدول يوضح التغيرات الفعلية للنقدية، أي التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، حيث يبين هذا الجدول التحصيلات والمدفوعات النقدية التي تؤثر على خزينة المؤسسة، كما يوفر معلومات مالية مهمة لمستخدمي القوائم المالية حول تغيرات خزينة المؤسسة حيث يبرز الأثر النقدي لكافة الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة من استغلال، استثمار وتمويل. (صحراوي، 2020، صفحة 124)

ويعتبر جدول تدفقات الخزينة من بين أهم المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، بحيث يهدف هذا الأخير من خلال هذه القائمة، إعطاء مستعملي القوائم المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد النقدية ونظيرتها وكذلك معلومات بشأن استخدام النقدية، وتوفير معلومات حول المدخلات والمخرجات النقدية الحاصلة خلال الدورة حسب مصدرها، كالآتي: (سليماني ع.، 2020، صفحة 140)

- **التدفقات الناتجة عن الأنشطة التشغيلية:** وهي التدفقات التي تتولد عنها النواتج وغيرها من غير الأنشطة المرتبطة بالاستثمار أو التمويل.
- **التدفقات الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية:** هي عمليات خروج الأموال من اجل اقتناء التثبيتات، وتحصيل أموال عن بيع التثبيتات.
- **التدفقات الناتجة عن الأنشطة التمويلية:** وهي الأنشطة الناتجة عن أنشطة ينتج عنها حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض. (سليماني ع.، 2020، صفحة 140)

ثانيا: أهمية جدول تدفقات الخزينة

تكمن أهمية جدول تدفقات الخزينة في أهمية المعلومات التي يتضمنها، والمتمثلة في معلومات حول تغيرات خزينة المؤسسة خلال الدورة والتي يعجز كل من الميزانية وجدول حساب النتائج عن تقديمها (صحراوي، 2020، صفحة 125)

وتقدم قائمة التدفقات النقدية معلومات أكثر وضوحا عن مصادر واستخدام الأموال، والتي تعرضها كل من حسابات النتائج والميزانية بصورة مختصرة جدا، فلا تعرض أي من القائمتين الملخص التفصيلي لكل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، او

المصادر والاستخدامات النقدية خلال الفترة كما أنها تساعد المستثمرين والدائنين والأطراف الأخرى في تقييم التدفقات النقدية المستقبلية، وتوفر معلومات عن التدفقات النقدية الفعلية، وتساعد أيضا في تقييم النقدية المتوفرة لسداد التوزيعات وتمويل الاستثمارات، ومدى القدرة على النمو المتوقع للمشروع من المصادر الداخلية، كما تساهم في تحديد أسباب الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية (لزعر، 2012، الصفحات 54-55).

الفرع الثاني: عرض جدول تدفقات الخزينة:

تستخدم الطريقتين المباشرة وغير المباشرة لعرض جدول سيولة الخزينة من الأنشطة التشغيلية أما التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية فلا تختلف طرق عرضهما وفق الطريقتين، وفيما يلي توضيح للطريقتين (سليماني ع.، 2020، صفحة 140):

أولا: الطريقة المباشرة:

بموجب هذه الطريقة يتم التوصل إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية عن طريق تحديد العناصر المكونة للتدفقات النقدية الداخلة من النشاط التشغيلي، (مثل النقدية الحاصلة من العملاء) وتحديد العناصر المكونة للتدفقات النقدية الخارجية من النشاط التشغيلي، (مثل النقدية المدفوعة مقابل شراء بضاعة) وبشكل منفصل كل على حدة، ثم تحديد الفرق بينهما وهو يمثل صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية. (سعيدي، 2015، صفحة 228)

إن الطريقة المباشرة التي أوصى بها المشرع الجزائري ترتكز على تقديم الاجزاء الرئيسية لدخول وخروج التدفقات النقدية الإجمالية (الزبائن، الموردين، الضرائب ...) قصد الحصول على التدفق الصافي للخزينة، ثم تقريب ومقارنة هذا التدفق الصافي مع النتيجة قبل الضريبة للفترة المعنية، ويأخذ جدول سيولة الخزينة وفقا للطريقة المباشرة الجدول التالي: (سعيدي، 2015، صفحة 228)

الجدول رقم (7): جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة) الفترة من .... إلى....

	الملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف الدائنة			
الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			

تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية تدفقات أموال الخزينة المرتبطة والعناصر غيرا لعادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية(أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أومعنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ ب+ ج)			
موال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: القرار المؤرخ في 2008/07/26 المحدد لقواعد والتقييم والمحاسبة محتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، رقم19 الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص35.

ثانيا: الطريقة غير المباشرة: (سعيدي، 2015، الصفحات 229-230)

وتسمى هذه الطريقة بطريقة التسوية وبموجب هذه الطريقة فإن قائمة التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية تبدأ بصافي الدخل والتي يمكن الحصول عليها مباشرة من قائمة الدخل، ثم يضاف إليه أو يخصم منه بنود الإيرادات والمصروفات غير المؤثرة على النقدية، وقائمة التدفقات النقدية وفق هذه الطريقة تركز على التغيرات في مكونات معظم الأصول والخصوم المتداولة مثل (التغيرات في المخزون، الموردين، حسابات القبض... الخ)، ولذلك فالعناصر غير النقدية التي تم طرحها لتحديد صافي الدخل يجب إضافتها لتحديد صافي التدفق النقدي وكذلك الحال بالنسبة للإيرادات غير النقدية التي أضيفت لتحديد صافي الدخل يجب طرحها لتحديد صافي التدفق النقدي.

الجدول رقم (8): جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة) الفترة من .... إلى....

	الملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
-صافي نتيجة السنة المالية			
-تصحيحات من أجل:			
-الاهتلاكات والأرصدة			
-تغير الضرائب المؤجلة			
-تغير المخزونات			
-تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى			
-تغير الموردين والديون الأخرى			
-نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن تثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار(ب)			

تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي (المفقودات)			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الإقفال			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

المصدر: القرار المؤرخ في 2008/07/26 المحدد لقواعد والتقييم والمحاسبة محتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، رقم19 الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص36.

المطلب الرابع: قائمة التغير في الأموال الخاصة

الفرع الأول: تعريف قائمة التغير في الأموال الخاصة وأهميتها

أولا: تعريف قائمة التغير في الأموال الخاصة

هي حلقة ربط بين حسابات النتائج وبين الميزانية وقد عرفها النظام المحاسبي المالي على أنها " تشكل تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية". (لزعر، 2012، صفحة 59)

تعرف قائمة التغير في الأموال الخاصة أيضا على أنها جدول يقوم بتحليل الحركات الحاصلة في العناصر المكونة للأموال الخاصة للمؤسسة أثناء القيام بنشاطها، فهو بيان ملخص يعرض نتيجة الفترة، وكذلك الأعباء والنتائج التي تحمل مباشرة في الأموال الخاصة، اذا هذا البيان يقدم آثار تغيرات الطرق المنتهجة على الدورة المالية، كما يعرض أيضا رصيد الاحتياطيات (الأرباح المحتجزة)، وقسائم وحصص وتغيرات رأس المال، وهذا يسمح بمقاربة بين القيم المحاسبية في بداية ونهاية السنة المالية لكل فئات رأس المال وكل الاحتياط ليشير إلى مختلف العناصر المتغيرة. (سعيدي، 2015، صفحة 232)

ويشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.

ثانيا: أهمية جدول تغيرات الأموال الخاصة

ويمكن التعرف على أهمية جدول تغيرات الأموال الخاصة من خلال المزايا التي يحققها والمتمثلة في (سليماني ع.، 2020، الصفحات 141-142):

- التعرف على مقدار حقوق الملكية وعناصرها وأي تفصيلات أخرى عنها؛
- التعرف على التغيرات التي تحدث لحقوق الملكية خلال الفترة؛
- التعرف على عناصر الأرباح والخسائر التي تم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية، مثل الأرباح والخسائر المتعلقة ببيع الاستثمارات المتاحة للبيع؛
- كما يسمح جدول تغير الأموال الخاصة في زيادة قابلية الفهم، حول ما إذا كانت الزيادة أو النقص في قيمة المؤسسة، نتيجة لتعاملات المساهمين كزيادة أو تخفيض رأس المال أو توزيعات أرباح الأسهم، أو كانت نتيجة أداء المؤسسة من خلال الأرباح السنوية المحققة وزيادة الاحتياطات.

الفرع الثاني: عرض قائمة التغير في الأموال الخاصة

وهنا توضيح للمعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول والتي تخص الحركات المرتبطة بما يلي (الفضيل، 2010، صفحة 71):

- النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال؛
- المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛
- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد ...)؛
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

ويمكن توضيح قائمة التغير في الأموال الخاصة على النحو التالي:

جدول رقم (1-7): جدول تغيرات الأموال الخاصة

	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في ديسمبر N-2						
تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31ديسمبر N-1						
تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31ديسمبر N						

المصدر: القرار المؤرخ في 2008/07/26 المحدد لقواعد والتقييم والمحاسبة محتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، رقم19 الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص37.

المطلب الخامس: الملاحق

تعتبر الملاحق جزء من البيانات المالية مثلها مثل الميزانية، ويكمن دورها في إعطاء تفسيرات وتكميلات للمعلومات الموجودة في البيانات المالية الأخرى ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تعوض معلومة داخل تلك البيانات في حال عدم عرضها داخلها. (الفضيل، 2010، صفحة 71)

الملحق هو وثيقة تلخيص، يعد جزءا من الكشوف المالية. وهو يوفر التغيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية وحساب النتائج فهما أفضل، ويتمم كلما اقتضت الحاجة لذلك المعلومات التي تفيد قارئ الحسابات. (بن رحمون، 2013، صفحة 92)

يحتوي ملحق القوائم المالية على معلومات أساسية ذات دلالة، فهو يسمح بفهم معايير التقييم المستعملة من أجل إعداد القوائم المالية، وكذا الطرائق المحاسبية النوعية المستعملة الضرورية لفهم وقراءة القوائم المالية، ويقدم بطريقة منظمة تمكن من إجراء المقارنة مع الفترات السابقة. ويشتمل الملحق على معلومات تتضمن النقاط التالية (لزعر، 2012، صفحة 62):

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية،
- مكملات الإعلام اللازمة لحسن فهم الميزانية، حسابات النتائج، جدول تدفقات أموال الخزينة وقائمة تغيرات الأموال الخاصة،
- المعلومات التي تخص المؤسسات المشتركة، والفروع أو المؤسسة الأم وكذلك المعاملات التجارية التي يحتمل أن تكون حصلت مع تلك المؤسسات أو مسيريها،
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة لاكتساب صورة وفية.

وتتمثل العناصر الأساسية للملاحق فيما يلي (الفضيل، 2010، الصفحات 71-73):

1. **توضيحات حول المبادئ والطرق المستعملة:** وتتضمن توضيحات حول جميع المبادئ والطرق التي استعملتها المؤسسة في إعداد البيانات المالية ومدى مطابقتها للقوانين والمعايير المحددة وتتضمن هذه العناصر:

- الفرضيات التي أعدت على أساسها البيانات المالية
- قواعد إعداد وعرض البيانات المالية وبالأخص الطرق المتبعة في حساب الاهتلاكات والمؤونات
- طرق تقييم المخزونات والأموال في حالة عدم تقييمها بطريقة التكلفة التاريخية
- توضيح وشرح الأسباب التي جعلت المؤسسة تقوم بتغير طريقة من الطرق المحاسبية وتبين أثر ذلك التغير على نتيجة الدورة الحالية والدورات السابقة
- توضيح الأخطاء التي تم تصحيحها خلال السنة المالية من حيث طبيعتها وأثرها على الحسابات الخاصة بالقيمة الحالية والسنوات السابقة.

2. توضيحات وتفسيرات خاصة بعناصر البيانات التالية:

ويتضمن هذا العنصر المعلومات التالية:

- جميع تفسيرات وتكميلات المعلومات الخاصة بالميزانية قائمة حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة
- جدول حول حركة الأصول الثابتة يوضح فيه عمليات الدخول والخروج وكذلك التحويلات الداخلية بينها
- جدول يبين قيمة المعلومات الخاصة بالاستثمارات التي حازت عليها عن طريقة عقود الإيجار التمويلي
- جدول تفضيلي للمؤونات المشكلة خلال الدورة والتغيرات الحاصلة فيها
- توضيحات حول عملية تقييم عناصرالتوظيفات المالية المقدمة بطريقة القيمة السوقية.
- توضيحات حول الجزء الثابت من عناصر الأصول المتداولة.

3. توضيحات حول التعاملات التي تحصل ففيما بين الفروع والمؤسسة الأم:

ويتم في هذا العنصر توضيح ما يلي:

- معلومات حول المؤسسات التي تمتلك المؤسسة حصة في رأسمالها بنسبة أكثر من20%
- توضيحات حول التعاملات التي حدثت بين مختلف أعضاء مجلس إدارة المؤسسات التي تساهم المؤسسة في رأسمالها
- توضيحات حول الحصص بالاستثمارات المالية الحقوق والديون المرتبطة بالمؤسسة الأم والوحدات المشاركة في المجمع
- توضيحات حول المؤسسات التي تدخل ضمن مسار التجميع في حالة الميزانية المجمعة
- توضيحات حول الفرق الناتج عن عملية التجميع وكيفية اهتلاكه.

4. توضيحات حول المعلومات ذات الطابع العام أو المتعلقة بعمليات خاصة:

يضم هذا الجزء جميع المعلومات ذات الأهمية والتي لم يكن بالإمكان إدخالها ضمن العناصر السابقة ونذكر منها:

- تفصيلات حول عدد الأسهم المكتسبة المحررة وغير المحررة: القيمة الاسمية للسهم، طبيعة تلك الأسهم
- توضيحات حول الالتزامات بين المؤسسة ومساهميها فيما يخص توزيع حصص الأرباح، الحقوق والديون
- توضيحات حول عدد عمال المؤسسة ومستخدميها
- توضيحات حول الأحداث التي وقعت في تاريخ إعداد الميزانية والتي لم تؤثر على الوضعية المالية للمؤسسة لكنها ذات أهمية وتؤثر في قرارات مستعملي البيانات المالية.
- توضيحات حول الأخطاء المحتملة التي لم تستطع المؤسسة تقدير مبالغها وبالتالي عدم تكوين مؤونة لها

- معلومات حول التعاملات التي قامت بها المؤسسة خلال السنة على المشتقات المالية مبالغ الالتزامات طويلة المدى المتعلقة بعمال المؤسسة والتي لم تحتسب ضمن الميزانية.

المبحث الثالث: انعكاسات جودة المعلومة المحاسبية على القوائم المالية

المطلب الأول: الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية

الفرع الأول: إفصاحات عامة عن المعلومات والبيانات في القوائم المالية

يجب أن يتضمن الإفصاح في القوائم المالية عن البيانات والمعلومات التالية:

1. المعلومات المادية الازمة لتصبح القوائم المالية واضحة ومفهومة.
2. المعلومات الأساسية، إلا إذا ظهرت في مكان بارز:
   - اسم المصرف أو المؤسسة.
   - اسم البلد الذي تأسس فيه المصرف.
   - تاريخ المركز المالي والفترة التي تغطيها البيانات المالية.
   - طبيعة نشاط المصرف.
   - الصفة القانونية للمصرف.
   - العملة المستخدمة في القوائم المالية.
   - المعلومات الإضافية عند اللزوم لتوضيح معاني المبالغ وتبويب المفردات.
   - إدراج أرقام السنة السابقة مقابل أرقام السنة الحالية.
   - ألية قيود على حق ملكية الأصول.
   - ألية ضمانات قدمت بخصوص الالتزامات.
3. معلومات إضافية عند اللزوم لتوضيح معاني المبالغ ولتبويب المفردات.
   - إدراج أرقام السنة السابقة مقابل أرقام السنة الحالية.
   - أية قيود على حق ملكية الأصول.
   - أية ضمانات قدمت بخصوص الالتزامات.
   - أية قيود هامة على إمكانية تحقيق الاستثمارات واستبدالها أو على استلام الدخل ومباشرة التصرف فيه. (الشاهد و حماد، 2000، صفحة 41)

الفرع الثاني: *دور الإفصاح في تحقيق الشفافية والمصداقية في القوائم المالية*

أولا: الإفصاح لضمان الشفافية في القوائم المالية

يتم تحقيق الشفافية في القوائم المالية من خلال الافصاح الكامل، وذلك عن طريق توفير العرض العادل للمعلومات المفيدة والضرورية وضمان جودتها من أجل اتخاذ القرارات.

فالإفصاح المحاسبي يحقق الشفافية والتي تؤدي الى جودة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، وتساهم الشفافية في الإفصاح على توفير المعلومات والبيانات المتعلقة بالنشاط ووضعها تحت تصرف المستخدمين دون حجب المعلومات ماعدا تلك التي من شأنها إلحاق الضرر بمصالح المؤسسة فيجوز الاحتفاظ بسريتها، وذلك من أجل الحفاظ على مصالح المساهمين والأطراف الأخرى، فكل مؤسسة ملزمة قانونيا بإعطاء معلومات ضرورية صادقة وكافية لكل المتعاملين، وعلى العكس من ذلك فإن إخفاء المعلومات يؤدي إلى الغموض والابهام او عدم الوضوح، مما يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، بينما يتعمد البعض إلى انتهاج أساليب وطرق مختلفة لإخفاء الحقائق أو طمسها بهدف التأثير على اتجاه السوق وقرارات المستثمرين. (عمامرة و زرقاوي، 2018، صفحة 320)

ثانيا: دور الإفصاح في تحقيق عنصر الملاءمة والمصداقية

تهدف الملائمة الى إظهار المعلومات المحاسبية في التقارير المالية ذات فائدة ومصداقية لمستخدميها في اتخاذ القرار، التي تظهرها التقارير المالية ذات فائدة لمستخدميها، وتتحقق أيضا الملائمة من قدرة مستخدم المعلومات المحاسبية على تفهم محتويات القوائم المالية، فهو يقصد بها درجة السهولة في عرض المعلومات بشكل يمكن المستثمر من تفهم و إدراك محتواها، ويمكن، وتزداد قدرة المستخدم على تفهم المعلومات المحاسبية إذا كانت معروضة بشكل بسيط وتتماشى مع مفاهيم إدراك المستثمر، ويمكن مقارنتها بالمعلومات الأخرى المشابهة، وتعبر المصداقية عن إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية والوثوق فيها لمعقوليتها وخلوها من الأخطاء والتحيز، وأنها تعرض بأمانة الأحداث الاقتصادية التي تمثلها، ولكي تكتسب المعلومات خاصية المصداقية يجب أن تتسم بصدق التعبير، أي المضمون أو الجوهر وليس مجرد الشكل، وحتى تتحقق المصداقية يتطلب ارتكاز المعلومات المحاسبية على قواعد قياس موضوعية تعمل من خلال مفاهيم يمكن التحقق منها، وبالتالي تكون خالية من الأخطاء وغير متحيزة في وصف أو قياس الأحداث المالية والاقتصادية، وأن تكون معبرة بصدق وأمانة عن تلك الأحداث، وقد أشار المعيار المحاسبي الدولي الأول إلى المصداقية والذي تعد أحد المبادئ عند اختيار القاعدة المحاسبية التي تنوي المؤسسة استخدامها وتطبيقها كسياسة محاسبية، وقد أشار معيار المحاسبة الدولي الأول على أنه يتعين أن تظهر البيانات المالية الأرقام المقارنة للفترة السابقة وتعديل المعلومات في المقارنة التي تعود للسنوات السابقة في حالة البنود غير العادية، وقد جاء إصدار المعيار الدولي 31 بعنوان التقارير المالية للاستثمارات في المشروعات المشتركة، نتيجة لزيادة أهمية الاستثمارات المباشرة المشتركة بين الدول، مما كان له تأثير مباشر على الإفصاح المحاسبي

عن الاستثمارات المشتركة، ويلاحظ أن المعيار يحرص على توفير متطلبات ومحددات المصداقية، سواء فيما يتعلق بالحيادية أو فيما يتعلق بالأهمية النسبية أو القابلية للمقارنة أو القابلية للفهم. (عمامرة و زرقاوي، 2018، صفحة 321)

المطلب الثاني: عرض البيانات في القوائم المالية (الشاهد و حماد، 2000، صفحة 322)

يهدف عرض البيانات في القوائم المالية إلى تقديم المعلومات حول المركز المالي للمؤسسة، وأدائها وتدفقاتها النقدية وبما يفيد قطاع عريض من المستخدمين عند اتخاذهم للقرارات المالية والاقتصادية، وتوضح القوائم المالية النتائج المترتبة على قيام الإدارة باستخدام الموارد المتاحة للمنشأة، ومن أجل تحقيق هذا الهدف فإن القوائم المالية تقوم بعرض معلومات حول الأمور التالية:

- أصول المنشأة.
- التزامات المنشأة.
- حقوق المساهمين
- الإيرادات والمصروفات بما في ذلك المكاسب والخسائر.
- التدفقات النقدية

وتساعد هذه المعلومات المستخدمين في توقع التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة وخصوصا توقيت تولد النقدية وما في حكمها.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل نستنتج أن القوائم المالية مصدر أساسي لعرض جميع العمليات المالية داخل وخارج المؤسسة، فالميزانية كشف شامل للأصول والخصوم بينما يعرض جدول حساب النتائج النتيجة الصافية للسنة المالية سواءا ربح أو خسارة، ويعرض جدول التدفقات النقدية التغيرات الفعلية للنقدية فيبين التحصيلات والمدفوعات النقدية التي تؤثر على خزينة المؤسسة، أما الملاحق فتضم معلومات هامة تساهم في فهم القوائم المالية السابقة الذكر، كما أنه لابد أن تتسم القوائم المالية بالمصداقية وجودة المعلومة المحاسبية فتتضمن معلومات ملائمة وذات شفافية لتكون ذات فائدة لمستخدميها في اتخاذ القرار.

الفصل الثالث

تمهيد:

بعد التعرف على الجانب النظري لمتغيرات الدراسة والتي تناولنا فيها الإطار النظري لجودة المعلومات المحاسبية وأهميتها ومدى تأثيرها على القوائم المالية والتطرق أيضا الى القوائم المالية وعرضها، ورغبة منا في الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث بتساؤلاتها الفرعية والتوصل إلى نتائج أكثر شمولية تم تدعيم الفصول النظرية بدارسة ميدانية وذلك من أجل إعطاء صورة واقعية أكثر عن الوضعية المالية للمؤسسة واستكمال هذا البحث، ولقد قمنا بإسقاط الجانب النظري على الجانب الميداني من خلال استمارة استبيان بعدما تم تحكيمها من طرف عدة أساتذة وتوزيعها على المهنيين والأساتذة الجامعين المتخصصين في المحاسبة لولاية بسكرة، جودة، و في ما يلي قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كانت كالتالي:

- الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.
- مراحل إعداد الاستبيان.
- معالجة وتحليل نتائج الاستبيان.

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية

المطلب الأول: حدود الدراسة الميدانية

قمنا بإجراء هذه الدراسة ضمن حدود مختلفة، فقد تمت الدراسة في مدة زمنية كانت ابتداء من 07 ماي 2023.أما الحدود المكانية فقد كانت في جامعة محمد خيضر بسكرة وبعض المؤسسات في ولاية بسكرة وقد استندت هذه الدراسة على آراء الأفراد الأساتذة المختصين والمهنيين في مجال المحاسبة والتدقيق والمطلعين على هذا المجال، وقد تناولنا في هذه الدراسة "أر جودة المعلومة المحاسبية على القوائم المالية.

المطلب الثاني: تحديد مجتمع الدراسة

يضم مجتمع الدراسة الأشخاص الذين لهم فكرة عن النظام المحاسبي المالي بصفة عامة وعلم المحاسبة بصفة خاصة حيث يتكون مجتمع البحث من محاسبين وخبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات وأساتذة جامعيين.

المطلب الثالث: عينة الدراسة

تم توزيع 45 استمارة على عينات الدراسة التي تم تحديدها أعلاه، وفيما يلي ملخص بعدد الاستبيانات الموزعة والمستردة والخاضعة للتحليل.

الجدول رقم (1.1): العينة المستهدفة ودرجة الاستجابة الفعلية

البيان	العدد	النسبة
الاستبيانات الموزعة	45	%100
الاستبيانات المستردة	35	77.78
الاستبيانات المفقودة	10	22.22
الاستبيانات الخاضعة للتحليل	35	77. 78

المصدر: من إعداد الطالبتان بعد فرز الاستمارات

قمنا في هذه الدراسة بتوزيع 45استمارة منها 10 استمارات مفقودة بنسبة 22.22% ويعود ذلك الى الانشغال أول اللامبالاة أو عدم فهم الموضوع، وقد بلغ عدد الاستمارات المستردة 35 استمارة أي ما يعادل% 77.78وهي ما تمثل درجة الاستجابة الفعلية والاستبيانات الخاضعة للتحليل.

المطلب الرابع: مشاكل الدراسة

رغم أن للاستبيان أهمية في جمع إجابات أفراد العينة للمواضيع المهمة والتي يستفيد منها الطالب وتفتح له آفاق جديدة حول أهمية جودة المعلومات المحاسبية ومدى تأثيرها على القوائم المالية، إلا أننا واجهتنا العديد من المشاكل من بينها:

- عدم إجابة بعض الأفراد رغم أهمية الموضوع.
- التماطل في إرجاع الاستبيان و ذلك ما أجبرنا على العودة عدة مرات.
- انشغال بعض الأفراد
- عدم إرجاع الاستبيان من البعض.

المبحث الثاني: مراحل إعداد الاستبيان

المطلب الأول: هيكل الاستبيان وفرضياته

تتكون قائمة الاستبيان من 20 سؤال جاءت بالترتيب والتسلسل الموضوعي ونقسمها إلى:

- المحور الأول: يتضمن معلومات عامة حول الشخص الذي سيجيب عن هذا الاستبيان (المؤهل العلمي، المنصب، الخبرة)
- المحور الثاني: من السؤال 1 إلى السؤال 10 يتمثل في جودة المعلومات المحاسبية.
- المحور الثالث: من السؤال 1 إلى السؤال 10 يتمثل في القوائم المالية.

من خلال هذه المحاور قمنا بصياغة فرضية رئيسية التي سيتم اختبارها عند إجابة أفراد العينة، وعليه كانت الفرضية كما يلي:

- **الفرضية الرئيسية**: تؤثر جودة المعلومة المحاسبية على مدى كفاءة وصدق القوائم المالية

وفرضيتين فرعيتين:

- الفرضية الأولى: تؤثر المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الرشيدة وذلك بفضل معايير القياس والخصائص النوعية التي تتسم بها.
- الفرضية الثانية: تستخدم القوائم المالية كوسيلة لتوصيل مخرجات البيانات المعالجة محاسبيا في شكل معلومات محاسبية ذات جودة.

المطلب الثاني: متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:

- المتغير المستقل: جودة المعلومة المحاسبية.
- المتغير التابع: القوائم المالية.

الشكل (1-1): متغيرات الدراسة

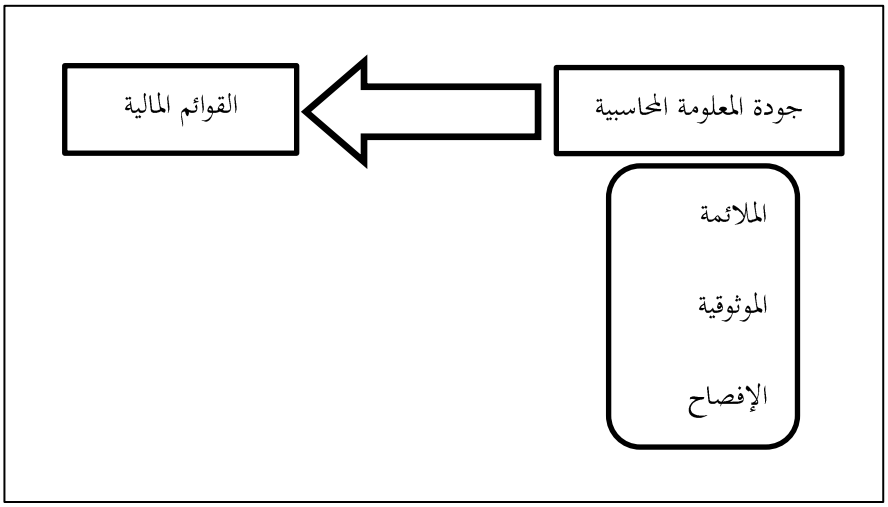

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثالث: تصميم الاستبيان

تم صياغة أسئلة الاستبيان من قبل الطالبتين، واستنادا إلى بعض المراجع التي ساعدتنا في الفهم الصحيح للمطلوب، وتم عرض تلك الأسئلة على بعض الأساتذة وأخذنا ملاحظاتهم بعين الاعتبار، وقد تمت كتابة الاستبيان باللغة العربية حيث كان سهل الفهم وواضح في معناه لتفهمه كل الفئات وتسهل عليهم الإجابة، وتكون هذه الأخيرة في نقاط محددة لا يجوز الخروج عنها.

غير موافق	محايد	موافق

المطلب الرابع: نشر الاستبيان

تضمنت عملية توزيع الاستبيان عناصر العينة السابق ذكرهم (مهنيين، أساتذة مختصين....)، ولقد اعتمدنا على أنفسنا وبعض الأساتذة في النشر كما أتيحت لنا الفرصة لمقابلة بعض الأطراف المعنية بالعمل على القوائم المالية ولديهم خبرة في هذا المجال، مما سمح لنا بالتطلع والتعمق في هذا الموضوع والتعرف أكثر على أهمية ودور جودة المعلومات المحاسبية وتأثيرها على القوائم المالية وإزالة بعض الغموض الذي كان يراودنا في البداية.

في الأخير كانت نتيجة توزيع هذا الاستبيان مرضية نوعا ما رغم كل العراقيل، فقد شهدت الإجابات على معرفة خصائص المعلومة المحاسبية وتأثيرها على القوائم لمالية.

المطلب الخامس: معالجة الاستبيان

بعد عملية جمع الاستبيانات وفرزها وإلغاء الاستمارات الغير صالحة لبناء قاعدة الاستبيان التي تساعدنا في التحليل بداية تكون الإجابات على شكل خام، لهذا يجب ترتيبها وتنظيمها للقيام بالعمليات الإحصائية اللازمة، وتقديمها على شكل بيانات لتوضيح أهم النتائج المتحصل عليها من هذا الاستبيان.

أولا: تحديد مقاييس الإجابات

وبهدف تيسير معالجة الاستبيان تم تحديد مقاييس الإجابات باستخدام مقياس "ليكارت" ذي الثلاث درجات لقياس رأي أفراد العينة، حيث قمنا بتحديد مجالات الإجابة على الأسئلة وأوزان الإجابات كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-2): مقياس ليكارت الثلاثي

1	2	3
غير موافق	محايد	موافق

ثانيا: صدق وثبات الدراسة

نقوم بحساب المتوسط الحسابي، ثم نحدد الاتجاه حسب قيم المتوسط الحسابي، سنحاول أن ندرس درجة أثر جودة المعلومة المحاسبية على القوائم المالية، ومن ثم استنتاج اتجاه العينة لكل سؤال من اسئلة الاستبيان وهذا اعتمادا على الأوزان المرجحة لقياس ليكارت الثلاثي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن درجة 2 هي الحد الفاصل بين الموافقة، وبالتالي يصبح توزيع الإجابات حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 1-3: معايير تحديد الاتجاه

المتوسط المرجح	الرأي
من 1 إلى 1.66	غير موافق
من 1.67 إلى 2.33	محايد
من 2.34 إلى 3	موافق

لتحليل البيانات قمنا باستخدام برنامج Excel لتفريغ البيانات وترميزها كما استعملنا SPSS من أجل التحليل الإحصائي للبيانات ومن خلاله اعتمدنا على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للكشف على اتجاه أفراد العينة تجاه أسئلة الدراسة، ولقياس مدى ثبات أداة الدراسة تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Alpha de cronbach) حيث طبقت المعادلة

على العينة لقياس الصدق البنائي لحساب ثبات المقاييس باستخدام حزمة البرامج الإحصائية spss، وقيمة معامل الارتباط ألفا تتراوح بين

(0-1)، وحتى يتمتع المقياس بالثبات يجب ألا يقل الحد الأدنى لقيمة المعامل في هذا الاختبار عن 0.6، نجد نتائج ألفا في دراستنا موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-4): مصداقية الاستبيان ألفا كرونباخ

متغيرات العبارات	عدد العبارات	معامل الثبات
المتغير الأول: جودة المعلومة المحاسبية	10	0.637
المتغير الثاني: القوائم المالية	10	0.611
الصدق و الثبات العام للاستبيان	35	0.662

المصدر: من إعداد الطالبتان حسب نتائج الاستبيان

يتضح من الجدول أعلاه أن معامل الثبات العام جيد حيث قد بلغ 0.662، كما أن معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة مقبولة وقد تراوحت ما بين 0.611 و0.637، وهذا يدل على أن جميع متغيرات الدراسة ذات درجة مقبولة من الثبات يمكن الاعتماد عليها في الدراسة الميدانية.

المبحث الثالث: معالجة وتحليل نتائج الاستبيان

المطلب الأول: خصائص العينة

تتمثل خصائص العينة فيما يلي:

أولا: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1-4) الخاص بتوزيع الأفراد حسب شهادتهم أن أغلبية الأفراد متحصلين على شهادات علمية حيث بلغ عددهم 29 فرد، بنسبة 82.9 %، أما الشهادات المهنية فقد كان عدد المتحصلين عليها 6أفراد بنسبة 17.1%.

الجدول رقم 1-5: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

الشهادة المتحصل عليها	التكرار	النسبة
شهادة علمية	29	%82.9
شهادة مهنية	6	%17.1
المجموع	35	%100

المصدر: من إعداد الطالبتان حسب نتائج الاستبيان

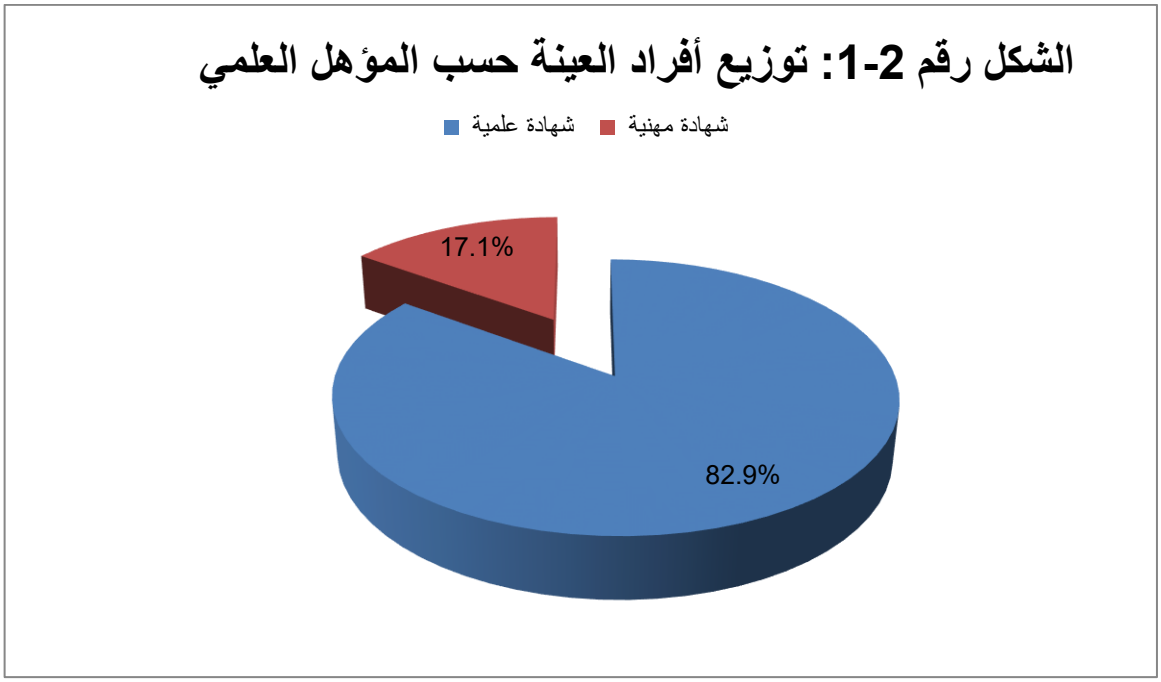

المصدر: من إعداد الطالبتان حسب نتائج الاستبيان.

ثانيا: توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية

من خلال الجدول رقم (1-6) الخاص بتوزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية يتضح لنا أن أغلبية الأفراد من وظيفة التعليم الجامعي حيث بلغ عددهم 21 أستاذ بنسبة 60% تليها مهنة المحاسبين 9أفراد بنسبة 25.7 %، تليها محافظي الحسابات بعدد 5 أفراد بنسبة 14.3 %، وأخيرا مهنة خبير محاسبي 0 فرد.

الجدول رقم 1-6: توزيع الأفراد حسب الوظيفة الحالية

المنصب	التكرار	النسبة
المحاسب	9	%25.7
خبير محاسبي	0	%0
محافظ حسابات	5	%14.3
أستاذ جامعي	21	% 60
المجموع	35	% 100

المصدر: من إعداد الطالبتان حسب نتائج الاستبيان.

الشكل رقم3-1:توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية

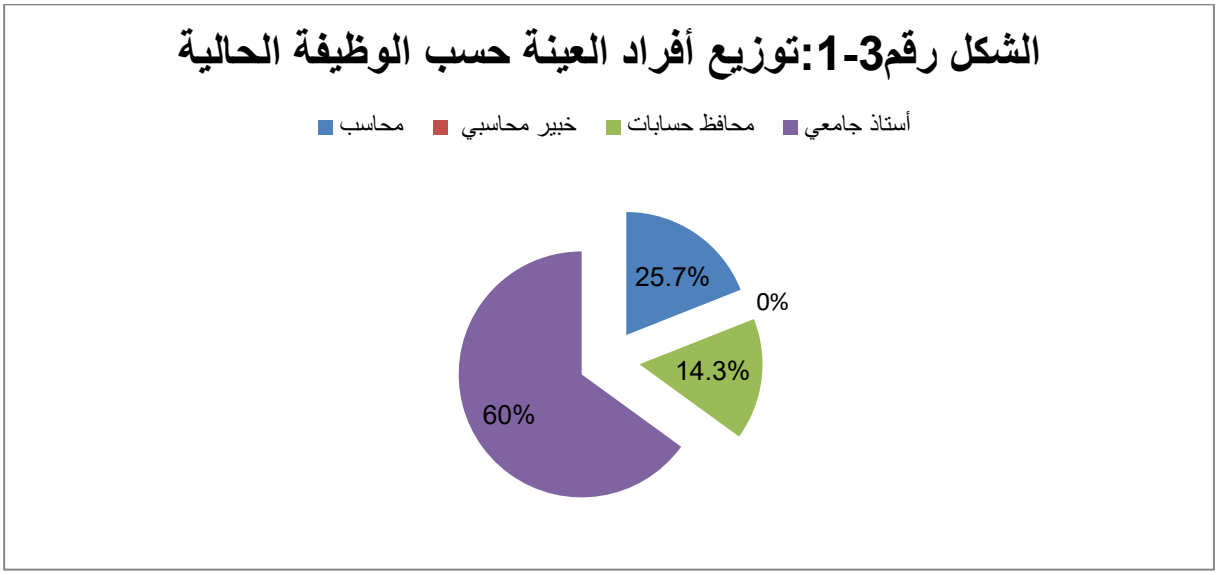

المصدر: من إعداد الطالبتان حسب نتائج الاستبيان.

ثالثا: توزيع الأفراد حسب سنوات الخبرة

من خلال الجدول رقم (1-7) نرى أن توزيع الأفراد حسب سنوات الخبرة أن الأفراد ذو خبرة من 5 إلى 10 سنوات قد بلغ عددهم 16 فرد بنسبة 45.7 %، ثم تليها فئة الأفراد الذين كانت خبرتهم أكثر من 10 سنوات بعدد 13 فرد بنسبة 37.1%، وفي الأخير الأفراد الذين لم تتجاوز خبرتهم 5 سنوات بعدد 6 فرد بنسبة 17.1 %.

الجدول رقم 1-7: توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	6	%17.1
من 5 سنوات إلى 10 سنوات	16	%45.7
أكثر من 10 سنوات	13	%37.1
المجموع	35	% 100

المصدر: من إعداد الطالبتان حسب نتائج الاستبيان.

الشكل رقم 1-3: توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

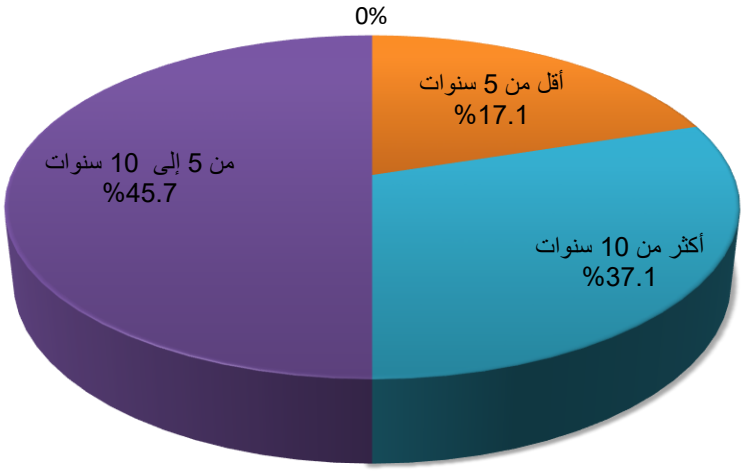

المصدر: من إعداد الطالبتان حسب نتائج الاستبيان

المطلب الثاني: عرض وتحليل وتفسير نتائج الإجابات على فقرات المحورين

الفرع الأول: عرض وتحليل وتفسير نتائج فقرات المحور الأول

الجدول رقم (1-2): جودة المعلومات المحاسبية

العبارة	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
	العدد	العدد	العدد			
	النسبة	النسبة	النسبة			
1-جودة المعلومة المحاسبية تمتاز بخصائص تتلائم مع احتياجات المستخدمين .	0	1	34	2.971	0.169	موافق
	0%	2.9%	97 .1%			
2-يجب أن تمتاز المعلومات المحاسبية بدرجة من الدقة لاعتمادها عند	1	0	34	2.942	0.338	موافق
	2.9%	0%	%97.1			

اتخاذ القرار.						
3-حصول متخذ القرار على المعلومة المحاسبية في الوقت المناسب يساعد في عملية اتخاذ القرار.	3	0	32	2.828	0.568	موافق
	8.6%	0%	91.4%			
4-تتسم المعلومات المحاسبية المقدمة للمستخدمين بالحياد وعدم التحيز لطرف دون غيره.	0	15	20	2.571	0.502	موافق
	0%	42.9%	57.1%			
5-زيادة جودة المعلومة المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها يعد أمرا ضروريا من أجل الوصول إلى قرارات مفيدة.	2	0	33	2.885	0.471	موافق
	5.7%	0%	94.3%			
6-إن المعلومات المحاسبية الجيدة تمتاز بدرجة عالية من البساطة و الوضوح و الافصاح.	1	8	26	2.714	0.518	موافق
	2.9%	22.9%	74.3%			
7-يجب أن تمتاز المعلومة المحاسبية بالشفافية و الدقة و الإفصاح لاعتمادها في اتخاذ القرار.	0	0	35	3.000	0.000	موافق
	0%	0%	100%			
8-جودة المعلومة المحاسبية تعني الشفافية و الافصاح على البيانات و المعلومات المتعلقة بالنشاط ووضعها تحت تصرف المستخدمين دون حجب المعلومات ماعدا تلك التي ألحقت الضرر بمصالح المؤسسة.	4	6	25	2.600	0.694	موافق
	11.4%	17.1%	71.4%			
9-تساهم جودة المعلومات المحاسبية	0	2	33	2.942	0.694	

في التنبؤ بمستقبل الوحدة الاقتصادية.	0%	5.7%	94.3%			موافق
10-الفعالية أحد مقاييس جودة المعلومة المحاسبية لأنها تعبر عن مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها.	4	0	31	2.771	0.645	موافق
	11.4%	0%	88.6%			
الفرضية الأولى: تؤثر المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الرشيدة وذلك بفضل معايير القياس والخصائص النوعية التي تتسم بها.				2.822	0.225	موافق

المصدر: من إعداد الطالبتان حسب نتائج الاستبيان.

التحليل:

يتضح من خلال الجدول أن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول المحور الأول المتعلق بمدى جودة المعلومة المحاسبية تتراوح ما بين (2,571 و0,694) وانحرافات معيارية تتراوح ما بين (0,000 و3) وكانت الآراء تميل الى الموافق.

حيث كانت العبارة السابعة المتعلقة بـ "يجب أن تمتاز المعلومة المحاسبية بالشفافية والدقة والإفصاح لاعتمادها في اتخاذ القرار." في المرتبة الأولى برأي موافق وبمتوسط حسابي (3,000) وانحراف معياري (0,000) تليها في ذلك العبارة التاسعة برأي موافق وبمتوسط حسابي قدره (2,942) وانحراف معياري قدره (0,694) وجاءت بقية العبارات بنسب متقاربة حيث جاءت العبارة الثامنة " جودة المعلومة المحاسبية تعني الشفافية والافصاح على البيانات والمعلومات المتعلقة بالنشاط ووضعها تحت تصرف المستخدمين دون حجب المعلومات ماعدا تلك التي ألحقت الضرر بمصالح المؤسسة." بالمرتبة الأخيرة والأقل موافقة بمتوسط حسابي قدره (2,600) وانحراف معياري قدره (0,694).

وعلى العموم فإن الاتجاه العام لإجابات الأفراد حل هذا المحور قد جاء في الاتجاه (موافق) على أن المعلومات المحاسبية الأكثر تأثيرا في اتخاذ القرارات الرشيدة وذلك بفضل معايير القياس والخصائص النوعية التي تتسم بها والتي تمكننا من الحكم على مدى جودتها وملائمتها وقدرتها على التنبؤ. بمتوسط حسابي قدره (2,822) وانحراف معياري قدره (0,225).

التفسير:

تبين من خلال التحليل السابق أن قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد العينة حول المحور الأول قدرت بـ (2,822) وهذا يدل على أن المعلومات المحاسبية الأكثر تأثيرا في اتخاذ القرارات الرشيدة وذلك بفضل معايير القياس والخصائص النوعية التي تتسم بها والتي تمكننا من الحكم على مدى جودتها وملائمتها وقدرتها على التنبؤ، فقد نالت العبارة السابعة أكبر نسبة

تأييد في هذا المحور بمتوسط حسابي بلغ (3,000) وباتجاه الموافق مما يفسر مدى أهمية شفافية ودقة المعلومة المحاسبية في الإفصاح وأثرها الكبير على متخذي القرار، تليها العبارة الأولى بمتوسط حسابي قدره (2,971) باتجاه موافق على أن جودة المعلومة المحاسبية تمتاز بخصائص تتلاءم مع احتياجات المستخدمين كما نالت العبارتين التاسعة والثانية نتائج جد إيجابية بمتوسط حسابي قدره (2,942) باتجاه الموافق والذي يبين لنا أهمية تحقق الخاصية التنبؤية ودور جودة المعلومة المحاسبية في تحسين قدرة متخذ القرار في التنبؤ، فالمعلومات المحاسبية الملائمة تساعد على التنبؤ بالعوائد المرتبطة بالنشاط المستقبلي وأن المعلومات المحاسبية يجب أن تتوفر على درجة من الدقة لاعتمادها عند اتخاذ القرار، وقد نالت العبارة الثامنة المتعلقة بـ " جودة المعلومة المحاسبية تعني الشفافية والافصاح على البيانات والمعلومات المتعلقة بالنشاط ووضعها تحت تصرف المستخدمين دون حجب المعلومات ماعدا تلك التي ألحقت الضرر بمصالح المؤسسة "على أدنى قبول من المستجوبين بمتوسط قدره (2،600) باتجاه الموافق، وتحصلت باقي عبارات المحور على نسب جيدة ومتقاربة من المتوسطات الحسابية في الاتجاه الموافق.

مما سبق يمكن القول بصفة مختصرة ما يلي:

- لشفافية ودقة المعلومات المحاسبية أهمية وأثر كبير في الإفصاح المحاسبي من خلال عرض معلومات محاسبية بأمانة ودون تحيز أو تضليل مما يساهم في ترشيد القرارات.
- تساهم المعلومات المحاسبية الملائمة في تمكين مستخدميها من التنبؤ بمستقبل الوحدة الاقتصادية.
- تتحقق جودة المعلومة المحاسبية عندما يتم الإفصاح عن البيانات المتعلقة بالنشاط بكل صدق وأمانة دون حجب أو غموض باستثناء تلك التي تضر مصالح المؤسسة.

الفرع الثاني: عرض وتحليل وتفسير نتائج المحور الثاني

الجدول رقم (2-2): القوائم المالية

العبارة	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
	العدد	العدد	العدد			
	النسبة	النسبة	النسبة			
1-تعطي القوائم المالية ملخص شامل وصورة واضحة عن الوضع المالي خلال فترة مالية ما.	4	0	31	2.771	0.645	موافق
	11.4%	0%	88.6%			
2-تساعد القوائم المالية من خلال عرضها للبيانات و المعلومات في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل.	5	7	23	2.514	0.742	موافق
	14.3%	20%	65.7%			

3-تساعد القوائم المالية في تقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها من خلال طريقة استغلالها للموارد المتاحة والتقدم في تحقيق أهدافها.	10	7	18	2.228	0.877	محايد
	28.6%	20%	51.4%			
4-توفر الملاحق المكملة للقوائم المالية معلومات توضيحية لا تحتويها القوائم المالية.	7	7	21	2.400	0.811	موافق
	20%	20%	60%			
5-تعمل التقارير و القوائم المالية على توفير معلومات موثوقة فيها عن الموارد الاقتصادية للمؤسسة.	1	1	33	2.914	0.373	موافق
	2.9%	2.9%	94.3%			
6-تفعيل المؤسسة سياسة الإفصاح عن المعلومة المحاسبية يعزز من جودة القوائم المالية .	0	4	31	2.885	0.322	موافق
	0%	11.4%	88.6%			
7-تمكن المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية من تزويد المستثمرين بالمعلومات المناسبة و الموثوقة.	7	0	28	2.600	0.811	موافق
	5.7%	0%	88.6%			
8-تزيد المعلومة المحاسبية ذات المصداقية العالية و المفصح عنها في القوائم المالية من القدرة التنبؤية للحالة الاقتصادية المستقبلية للمؤسسة.	2	2	31	2.828	0.513	موافق
	5.7%	5.7%	88.6%			
9-المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية محايدة وخالية من التحيز مما يزيد من مصداقيتها.	5	4	26	2.600	0.735	موافق
	14.3%	11.4%	74.3%			
10-تقدم القوائم المالية معلومات موثوقة تتعلق بالموارد الاقتصادية و الالتزامات الخاصة بالمؤسسة من أجل تقييم قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات.	0	4	31	2.885	0.322	موافق
	0%	11.4%	88.6%			
الفرضية الثانية: تستخدم القوائم المالية كوسيلة لتوصيل مخرجات البيانات المعالجة محاسبيا في شكل معلومات محاسبية ذات جودة وعلى قدر عال من الشفافية.				2.662	0.305	موافق

المصدر: من إعداد الطالبتان حسب نتائج الاستبيان.

التحليل:

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن المتوسطات الحسابية لعبارات هذا المحور قد تراوحت ما بين (2,228و2,914) وانحرافات معياري ما بين (0,322و0,877) وهذا ما يبرر الاتجاه الإيجابي لأغلب عبارات المحور، حيث جاءت العبارة الخامسة المتعلقة " تعمل التقارير والقوائم المالية على توفير معلومات موثوقة فيها عن الموارد الاقتصادية للمؤسسة." في المرتبة الأولى بمتوسط مرجح قدره (2,914) وانحراف معياري قدره (0,373)، ثم تأتي بعدها العبارتين السادسة والعاشرة بمتوسط حسابي قدره (2,885) وانحراف معياري قدره (0,322)، وقد احتلت العبارة الثالثة المتعلقة بـ " تساعد القوائم المالية في تقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها من خلال طريقة استغلالها للموارد المتاحة والتقدم في تحقيق أهدافها." المرتبة الأخيرة في الاتجاه المحايد بمتوسط حسابي قدره (2,228) وانحراف معياري قدره (0,877).

وبالمجمل فإن الاتجاه العام لإجابات الافراد حول المحور الثاني هو " موافق" على أن القوائم المالية تستخدم كوسيلة لتوصيل مخرجات البيانات المعالجة محاسبيا في شكل معلومات محاسبية ذات جودة وعلى قدر عال من الشفافية" بمتوسط حسابي قدره (2,66) وانحراف معياري قدره (0,305).

التفسير:

يشير الجدول رقم (2-2) الى أن المتوسطات الحسابية للمحور الثاني لعبارات هذا المحور قد تراوحت ما بين (2,228و2,914) وانحرافات معيارية ما بين (0,322و0,877) وهذا ما يدل على موافقة بنسبة لا بأس بها على العبارات التي تقيس أن القوائم المالية تستخدم كوسيلة لتوصيل مخرجات البيانات المعالجة محاسبيا في شكل معلومات محاسبية ذات جودة وعلى قدر عال من الشفافية، وقد قدرت قيمة المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد العينة حول المحور الثاني بـ (2,66)، حيث تبين لنا من خلال التحليل السابق أن العبارة الخامسة قد تحصلت على أكبر نسبة تأييد بأعلى متوسط حسابي والذي قدر بـ (2,914) والذي يدل على موافقة الأغلبية الساحقة على أن التقارير و القوائم المالية تعمل على توفير معلومات موثوقة فيها عن الموارد الاقتصادية للمؤسسة، في حين أن العبارة الثالثة والمتعلقة بـ " تساعد القوائم المالية في تقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها من خلال طريقة استغلالها للموارد المتاحة والتقدم في تحقيق أهدافها." قد تحصلت على أدنى قبول بمتوسط حسابي قدره (2,228) باتجاه محايد كما حازت العبارتين المتعلقة بـ " تفعيل المؤسسة سياسة الإفصاح عن المعلومة المحاسبية يعزز من جودة القوائم المالية " والعاشرة " تقدم القوائم المالية معلومات موثوقة تتعلق بالموارد الاقتصادية والالتزامات الخاصة بالمؤسسة من أجل تقييم قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات" على نسبة تأييد عالية بمتوسطات حسابية متساوية قدرت بـ (2,885) في الاتجاه الموافق.

من خلال التفسير السابق يمكننا القول بشكل موجز ما يلي:

- تقدم القوائم المالية صورة حقيقية للوضعية المالية للمؤسسة مما يساهم في التعزيز من موثوقية وشفافية المعلومات المعروضة فيها وتوصيلها الى الأطراف المهتمة بالمركز المالي للمؤسسة من أجل المساهمة في اتخاذ قرارات صحيحة.
- تعمل التقارير والقوائم المالية على توفير معلومات موثوق فيها خاصة بالموارد الاقتصادية للمؤسسة.
- تساعد القوائم المالية على تقييم قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات من خلال تقديم معلومات موثوقة عن نشاط المؤسسة ومواردها الاقتصادية والنتائج المترتبة عنه.

المطلب الثالث: اختبار وتفسير الفرضية الرئيسية

تم استخدام نتائج التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الرئيسية التي تنص على مايلي:

– **الفرضية الصفرية H_0**: لا يوجد أثر دلالة إحصائية لجودة المعلومات المحاسبية على القوائم المالية بالمؤسسات الجزائرية

-بسكرة- عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)

– **الفرضية البديلة H_1**: يوجد أثر دلالة إحصائية لجودة المعلومات المحاسبية على القوائم المالية بالمؤسسات الجزائرية –بسكرة- عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ويمكن توضيح النتائج كما يلي:

نتائج تحليل تباين الانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الرئيسية كما يلي:

جدول رقم (3–2): جدول تحليل التباين ANOVA

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة عند F
الانحدار	0.128	1	0.128	1.385	0.248
الخطأ	3.054	33	0.093		
المجموع	3.182	34			

المصدر: من إعداد الطالبتان حسب نتائج الاستبيان

- معامل الارتباط R=0.201
- معامل التحديد R2=0.040

من خلال النتائج الواردة في الجدول السابق يتبين ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الرئيسية حيث بلغت قيمة (F) 1.385وبقيمة احتمالية (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) ويتضح من نفس الجدول أن المتغير المستقل بشكله الإجمالي وهو جودة المعلومات المحاسبية في هذا النموذج يفسر ما مقداره 4 من التباين في المتغير التابع المتمثل في القوائم المالية.

وبناءا على ثبات صلاحية النموذج نستطيع اختبار الفرضية، أين اعتمدنا في ذلك على الانحدار الخطي البسيط.

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر جودة المعلومات المحاسبية على القوائم المالية:

جدول رقم (3-2): نتائج الانحدار الخطي البسيط

المتغير المستقل	B	A	T	مستوى الدلالة	F المحسوبة	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2
جودة المعلومة المحاسبية	1.893	0.273	2.883	0.000	1.385	0.201	0.0402

المصدر: من إعداد الطالبتان حسب نتائج الاستبيان

من خلال الجدول يتضح لنا وجود أثر ذو دلالة احصائية لجودة المعلومات المحاسبية على القوائم المالية محل الدراسة عند مستوى الدلالة 0.05، وهذا ما دعمته قيمة F المحسوبة 1.385 وكذلك قيمة T البالغة 2.883 بمستوى دلالة 0.000 وهو أقل من 0.05، إضافة إلى علاقة ارتباط موجبة بين المتغيرين بقيمة

وبالتالي من خلال ما سبق ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لجودة المعلومات المحاسبية على القوائم المالية لمؤسسات الجزائر.

الخلاصة:

لقد قمنا من خلال هذا الفصل بمعالجة نتائج الاستبيان وتحليله وتفسيره وتوصلنا الى جملة من النتائج وقد كانت وجهة نظر عينة من المهنيين والأساتذة في نطاق التخصص، حيث حاولنا أن نسقط جانبا من الجزء النظري الذي تناولناه في الفصلين السابقين حول موضوع "أثر جودة المعلومة المحاسبية على القوائم المالية" كدراسة ميدانية للإجابة على الإشكالية ولنتحقق فيها من صحة الفرضيات، وقد أثبتنا من خلال الدراسة الميدانية مدى تأثير جودة المعلومة المحاسبية على القوائم المالية وفي اتخاذ القرار، ومساهمة سياسة الإفصاح في زيادة كفاءة وجودة المعلومة المحاسبية كما توصلنا الى أن وصول المعلومة المحاسبية الملائمة للمستخدم في الوقت المناسب يساعد على تعزيز القدرة التنبئية ومن ثم اتخاذ قرارات صائبة تساهم في بلوغ المؤسسة أهدافها المنشودة.

خاتمة

خاتمة:

تمحور موضوع دراستنا حول "أثر جودة المعلومة المحاسبية على القوائم المالية" والتي تعتبر من أشد المواضيع حساسية في مجال المحاسبة وأكثرها أهمية، حيث تعتبر جودة المعلومات المحاسبية مطلبا ملحا لجميع الأطراف المستخدمة لها وذلك لما لها من تأثير على القوائم المالية، ولمعالجة إشكالية البحث المتمثلة في "ما هو أثر جودة المعلومة المحاسبية على القوائم المالية؟" ارتأينا وضع أرضية بحثية متكونة من ثلاثة فصول منهم فصلان نظريان وضحنا فيهما الجوانب النظرية المتعلقة بجودة المعلومة المحاسبية والقوائم المالية باعتبارهما متغيري الدراسة، كما تطرقنا الى عرض القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي، وأهمية جودة المعلومة المحاسبية من أجل إنتاج وتقديم معلومات محاسبية بجودة عالية وعرضها في القوائم المالية، واعتمدنا في الفصل الثالث دراسة ميدانية قمنا فيها بتوزيع استبيان على عينة الدراسة والمتمثلة في مهنيين وأساتذة ضمن نطاق التخصص.

حيث توصلنا من خلال دراستنا الى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: تؤثر جودة المعلومة المحاسبية على كفاءة القوائم المالية.

أظهرت نتائج التحليلات الإحصائية أن جودة المعلومة المحاسبية تؤثر على كفاءة القوائم المالية حيث تعد القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات المحاسبية لذلك وجب توفير معلومات سليمة وخالية من الأخطاء لكي تعكس موثوقية وكفاءة القوائم المالية ليستطيع على ضوئها المستخدمين الاعتماد عليها في اتخاذ القرار ورفع درجة اليقين في مستوى النتائج المنتظرة.

الفرضية الثانية: تؤثر المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الرشيدة وذلك بفضل معايير القياس والخصائص النوعية التي تتسم بها.

أثبتت النتائج صحة هذه الفرضية بحيث تعتبر المعلومات المحاسبية الأكثر تأثير على القرارات الرشيدة بفضل معايير القياس والخصائص النوعية التي تتسم بها والتي يمكن من خلالها الحكم على مدى جودتها وملائمتها ومن ثم ابرازها في القوائم مالية من أجل عكس صورة حقيقية وشفافة عن الوضعية المالية للمؤسسة لتساهم في تقليص حالة عدم التأكد وزيادة الثقة لدى المستخدمين.

الفرضية الثالثة: تستخدم القوائم المالية كوسيلة لتوصيل مخرجات البيانات المعالجة محاسبيا في شكل معلومات محاسبية ذات جودة وعلى قدر عال من الشفافية.

بينت النتائج بأن القوائم المالية تمثل مخرجات النظام المحاسبي المالي فهي وسيلة لعرض البيانات المعالجة محاسبيا متضمنة جميع المعلومات المحاسبية الملائمة المتعلقة بنشاط المؤسسة ونتائج أعمالها ومركزها المالي خلال فترة زمنية معينة، وايصالها لمختلف فئات مستخدمين من أجل تلبية احتياجاتهم.

نتائج الدراسة:

- يجب أن تمتاز المعلومة المحاسبية بالشفافية والدقة في الإفصاح لاعتمادها في اتخاذ القرار.
- المعلومات المحاسبية الملائمة تمكن مستخدميها من التنبؤ بمستقبل الوحدة الاقتصادية والعوائد المرتبطة بالنشاط المستقبلي.
- تمتاز جودة المعلومة المحاسبية بخصائص تتلاءم مع احتياجات المستخدمين.
- بأن التقارير والقوائم المالية تعمل على توفير معلومات موثوقة فيها عن الموارد الاقتصادية للمؤسسة.
- توصلت الدراسة الى أن تفعيل المؤسسة سياسة الإفصاح عن المعلومة المحاسبية يعزز من جودة القوائم المالية ويعمل على رفع مستوى الثقة لدى المستخدمين.
- تقدم القوائم المالية معلومات موثوقة تتعلق بالموارد الاقتصادية والالتزامات الخاصة بالمؤسسة من أجل تقييم قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات.
- حصول متخذ القرار على المعلومة المحاسبية في الوقت المناسب يساعد في عملية اتخاذ القرار أي أن توفير المعلومات في غير حينها قد يفقدها منفعتها أو قدرتها على التأثير في اتخاذ القرار.
- تقدم القوائم المالية صورة حقيقية للوضعية المالية للمؤسسة مما يساهم في التعزيز من موثوقية وشفافية المعلومات المعروضة فيها وتوصيلها الى الأطراف المهتمة بالمركز المالي للمؤسسة من أجل المساهمة في اتخاذ قرارات صحيحة.

توصيات الدراسة:

- يجب الحرص على توفير معلومات محاسبية ذات جودة ومصداقية.
- العمل على توفير المعلومة المحاسبية في الوقت المناسب لضمان منفعتها وقدرتها الكاملة على التأثير في اتخاذ القرار.
- الالتزام بالشفافية والافصاح عند عرض المعلومات المحاسبية في القوائم المالية.
- الحرص على توفير بيئة ملائمة للعمل المحاسبي، وبالتالي الحصول على معلومات محاسبية ملائمة تفيدنا في اتخاذ القرار.

أفاق الدراسة:

من خلال دراستنا والتي تطرقنا فيها الى "أثر جودة المعلومة المحاسبية على القوائم المالية" تبين لنا أن هناك مواضيع أخرى تستحق المزيد من البحث نذكر منها:

- المحاسبة الإبداعية وأثرها على جودة المعلومة المحاسبية.
- أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على مدى كفاءة القوائم المالية.
- دور الإفصاح المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

- أحمد صلاح عطية (2007). مبادئ المحاسبة المالية (2,المحرر) الإبراهيمية مصر: الدار الجامعية.
- سمير محمد الشاهد، وطارق عبد العال حماد (2000). قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقا للمعايير، المحاسبية الدولية. بيروت: اتحاد المصاريف العربية.
- شعيب شنوف (2003). محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية، الجزائر مكتبة الشركة بوداود.
- عبد الناصر إبراهيم، نور إيهاب، ونظمي إبراهيم، (2011) المحاسبة المتوسطة. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- حمد بوتين، (2003) المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

الرسائل والأطروحات:

- أحمد طلحة. (2012). أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية (رسالة ماجستير) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة عمار ثليجي.
- أمينة حفاصة (11مارس، 2021). أثر جودة القوائم المالية على تقييم الداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية (أطروحة دكتوراه) المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد بوضياف.
- إيمان صحراوي. (2020). أثر اعتماد معايير جودة المعلومات المالية على إعداد القوائم المالية في الجزائر (أطروحة دكتوراه). الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر3.
- حمزة بن خليفة. (2018). دور القوائم المالية في إعداد بطاقة الأداء المتوازن لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية (أطروحة دكتوراه). بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر.
- دلال العابدي. (2016). حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية (رسالة دكتوراه). بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.
- رياض زلاسي. (2012). إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية (رسالة ماجستير). ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.
- زوينة بن فرج. (2014). المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق (اطروحة دكتوراه). بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر.
- سليم بن رحمون. (2013). تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي. (رسالة ماجستير). بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر.

- سميحة بوحفص. (2018). أثر خصائص المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. (أطروحة دكتوراه). بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،الجزائر: جامعة محمد خيضر.
- صلاح الدين بولعراس. (2016). التغيرات التي أحداثها النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية وأثرها في تحسين جودة المعلومة المحاسبية. (أطروحة دكتوراه). سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة سطيف 1.
- عبد الحكيم سليماني. (2020). دور جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار في ظل النظام المحاسبي والمالي الجديد. (أطروحة دكتوراه). بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر.
- عبد الحليم سعيدي. (2015). محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي. (أطروحة دكتوراه). بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر.
- علي حامدي. (2010). أثر جودة المعلومات المحاسبية على وضع القرار في المؤسسات الاقتصادية. (رسالة ماجستير). بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر.
- فاتح سردوك. (2004). دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية. (مذكرة ماجستير). المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد بوضياف.
- محمد سامي لزعر. (2012). التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي (رسالة ماجستير) قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر : جامعة منتوري، قسنطينة.
- محمد عامر، وراهي العذاري. (2017). الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وأثرها على أداء الشركات (رسالة ماجستير). القادسية، كلية العلوم الاقتصادية، العراق: جامعة القادسية.
- منذر صبحي، وعبد الله السقا (أبريل، 2016) تقييم جودة نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة وأثرها في تحسين الأداء المالي لعذارة المالية الفلسطينية (رسالة ماجستير: المحاسبة والتمويل) غزة، الجامعة الإسلامية.
- ناجي بن يحي. (2013). دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي (مذكرة ماجستير) بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر.
- ناصر محمد علي المجهلي. (2009). خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات (رسالة ماجستير) باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الحاج لخضر.
- نوال صبايحي. (2011). الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (lFRS/ lAS) وأثر على جودة المعلومة. (رسالة ماجستير). الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- وليد الحيالي. (2010). حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية (رسالة ماجستير) كلية الاقتصاد والإدارة قسم المحاسبة، الدنمارك: الأكاديمية، العربية في الدنمارك.

المقالات والملتقيات:

- عبد الحميد بادي (2021) محاضرات في المحاسبة العامة، بسكرة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- الخطيب محمد نمر وفؤاد صديقي (2011). مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية تجربة الجزائر (النظام المحاسبي المالي scf) مداخلة في الملتقى الوطني حول الإصلاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية (صفحة 4) ورقلة: جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

المجلات:

- زياد هاشم السقا (2011) نظام المعلومات المحاسبية. العراق: دار الطارق للنشر والتوزيع.
- زينب عباس حميدي (2009) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وأثرها في تقييم أضرار الحرب. الإدارة والاقتصاد.
- صديق مسعود فؤاد (2016) محددات الإفصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي scf البحوث في العلوم المالية والمحاسبية .
- عادل شهدان، وعبد اللطيف الغرباوي (2020) الشركات المساهمة في إطار الحوكمة والمعايير المحاسبية الدولية. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- عباس حيدر العطار (2019) دور مستخدمي المعلومات المحاسبية في تحقيق رضى الزبون في ظل استخدام المحاسبية الرشيدة. مجلة كلية مدينة العلم .
- عبد العزيز طالب ومحمد بلمداني (أكتوبر،2020) مساهمة حوكمة الشركات في تحسين جودة، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية.
- عبد المالك زين، ومسعود دراوسي (ديسمبر، 2019) أثر مخاطر نظام المعلومات المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية، مجلة رؤى الاقتصادية.
- ياسمين عمامرة، وعبد الكريم زرقاوي (سبتمبر 2018) أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية، مجلة البحوث والدراسات التجارية.
- يوسف محمود جربوع (2001) نظرية المحاسبة. عمان: مؤسسة الورق للنشر.
- نور الدين بهلول (سبتمبر ،2012) دور المعلومة المحاسبية في تحسين الأداء الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، الاقتصاد الجديد.

القوانين والتشريعات:

القرار المؤرخ في 2008/07/26 المحدد لقواعد والتقييم والمحاسبة محتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، رقم19 الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص29.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
البسملة	
شكر وعرفان	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	أ
الفصل الأول: جودة المعلومة المحاسبية	
المبحث الأول: ماهية المعلومات المحاسبية	**3**
المطلب الأول: تعريف المعلومات المحاسبية وخصائصها	**3**
المطلب الثاني: أنواع المعلومات المحاسبية وأهميتها	**7**
المطلب الثالث: مصادر المعلومات المحاسبية	**9**
المبحث الثاني: ماهية جودة المعلومات المحاسبية:	**10**
المطلب الأول: تعريف جودة المعلومات المحاسبية ومعايير القياس	**10**
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية	**11**
المبحث الثالث: الافصاح المحاسبي	**13**
المطلب الأول: تعريف الافصاح المحاسبي	**13**
المطلب الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي	**14**
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على عملية الافصاح المحاسبي:	**14**
المطلب الرابع: مقومات وأساليب وطرق الافصاح المحاسبي	**15**
خلاصة الفصل	**17**
الفصل الثاني: القوائم المالية	
تمهيد	**19**
المبحث الأول: ماهية القوائم المالية.	**20**
المطلب الأول: مفاهيم حول القوائم المالية	**20**
المطلب الثاني: أهمية القوائم المالية وأهدافها.	**20**
المطلب الثالث: مستخدمي القوائم المالية وحاجاتهم من المعلومات	**22**

المبحث الثاني: القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	**23**
المطلب الأول: الميزانية (قائمة المركز المالي)	**23**
المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل)	**29**
المطلب الثالث: قائمة التدفقات النقدية	**37**
المطلب الرابع: قائمة التغير في الأموال الخاصة	**41**
المطلب الخامس: الملاحق	**44**
المبحث الثالث: انعكاسات جودة المعلومة المحاسبية على القوائم المالية	**46**
المطلب الأول: الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية	**46**
المطلب الثالث: عرض البيانات في القوائم المالية	**48**
خلاصة الفصل	**49**
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية	
تمهيد	**51**
المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية	**52**
المطلب الأول: حدود الدراسة الميدانية	**52**
المطلب الثاني: تحديد مجتمع الدراسة	**52**
المطلب الثالث: عينة الدراسة	**52**
المطلب الرابع: مشاكل الدراسة	**53**
المبحث الثاني: مراحل إعداد الاستبيان	**53**
المطلب الأول: هيكل الاستبيان وفرضياته	**53**
المطلب الثاني: متغيرات الدراسة	**53**
المطلب الثالث: تصميم الاستبيان	**54**
المطلب الرابع: نشر الاستبيان	**54**
المطلب الخامس: معالجة الاستبيان	**55**
المبحث الثالث: معالجة وتحليل نتائج الاستبيان	**56**
المطلب الأول: خصائص العينة	**56**
المطلب الثاني: عرض وتحليل وتفسير نتائج الإجابات على فقرات المحورين	**59**

المطلب الثالث: اختبار وتفسير الفرضية الرئيسية	**64**
خلاصة الفصل	**67**
خاتمة	**68**
قائمة المصادر والمراجع	**72**
فهرس المحتويات	**77**
الملاحق	**81**

قائمة الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر –بسكرة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم مالية ومحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

استبيان البحث

سيدي، سيدتي:

تحية طيبة وبعد;

في إطار تحضير مذكرة التخرج المدرجة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر، تخصص محاسبة وتدقيق تحت عنوان "**أثر جودة المعلومات المحاسبية على القوائم المالية**" والتي يسعدنا اختياركم ضمنها من أجل المساهمة في إثراء هذا الموضوع، وإمدادنا بالمعلومات اللازمة لإنجاز هذه الدراسة من خلال ملئ الاستمارة والاجابة على أسئلة الاستبيان بكل موضوعية.

نشكركم على تعاونكم وتقبلوا منا جزيل الاحترام والتقدير

من إعداد الطالبة:

- دندوقة دنيا
- عطاف سعيدة

الأستاذ المشرف (ة):

- عامر الحاج

الموسم الجامعي: 2022–2023

القسم الأول: البيانات العامة

نرجو منكم قراءتها بتمعن ثم الإجابة بوضع علامة (X) في المكان المناسب:

1. المؤهل العلمي:

ماجستير ☐ دكتوراه ☐

ماستر ☐ شهادة مهنية (أخرى) ☐

2. مجال الوظيفة الحالية:

محاسب معتمد ☐ محافظ حسابات ☐

خبير محاسبي ☐ أستاذ جامعي متخصص ☐

3. سنوات الخبرة:

أقل من 5 سنوات ☐ من 5 سنوات إلى 10 سنوات ☐

أكثر من 10 سنوات ☐

القسم الثاني: محاور الاستبيان

المحور الأول: جودة المعلومة المحاسبية

العبارات	موافق	محايد	غير موافق
1. جودة المعلومة المحاسبية تمتاز بخصائص تتلائم مع احتياجات المستخدمين.			
2. يجب أن تمتاز المعلومات المحاسبية بدرجة من الدقة لاعتمادها عند اتخاذ القرار.			
3. حصول متخذ القرار على المعلومة المحاسبية في الوقت المناسب يساعد في عملية اتخاذ القرار.			
4. تتسم المعلومات المحاسبية المقدمة للمستخدمين بالحياد وعدم التحيز لطرف دون غيره.			
5. زيادة جودة المعلومة المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها يعد أمرا ضروريا من أجل الوصول إلى قرارات مفيدة.			
6. إن المعلومات المحاسبية الجيدة تمتاز بدرجة عالية من البساطة والوضوح والإفصاح.			
7. يجب أن تمتاز المعلومة المحاسبية بالشفافية والدقة والإفصاح لاعتمادها في اتخاذ القرار.			
8. جودة المعلومة المحاسبية تعني الشفافية والإفصاح على البيانات والمعلومات المتعلقة بالنشاط ووضعها تحت تصرف المستخدمين دون حجب المعلومات ماعدا تلك التي إلحاق الضرر بمصالح المؤسسة.			
9. تساهم جودة المعلومات المحاسبية في التنبؤ بمستقبل الوحدة الاقتصادية.			
10. الفعالية أحد مقاييس جودة المعلومة المحاسبية لأنها تعبر عن مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها .			

المحور الثاني: القوائم المالية.

العبارات	موافق	محايد	غير موافق
1. تعطي القوائم المالية ملخص شامل وصورة واضحة عن الوضع المالي خلال فترة مالية ما.			
2. تساعد القوائم المالية من خلال عرضها للبيانات والمعلومات في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل.			
3. تساعد القوائم المالية في تقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها، من خلال طريقة استغلالها للموارد المتاحة والتقدم في تحقيق أهدافها .			
4. توفر الملاحق المكملة للقوائم المالية معلومات توضيحية لا تحتويها القوائم المالية.			
5. تعمل التقارير والقوائم المالية على توفير معلومات موثوقة فيها عن الموارد الاقتصادية للمؤسسة.			
6. تفعيل المؤسسة سياسة الإفصاح عن المعلومة المحاسبية يعزز من جودة القوائم المالية.			
7. تمكن المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية من تزويد المستثمرين بالمعلومات المناسبة والموثوقة .			
8. تزيد المعلومة المحاسبية ذات المصداقية العالية والمفصح عنها في القوائم المالية من القدرة التنبؤية للحالة الاقتصادية المستقبلية للمؤسسة.			
9. المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية محايدة وخالية من التحيز مما يزيد من مصداقيتها.			
10. تقدم القوائم المالية معلومات موثوقة تتعلق بالموارد الاقتصادية والالتزامات الخاصة بالمؤسسة من أجل تقييم قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات.			

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في 27 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): د. حدوقة دنيا ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالبة .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 207612118 والصادرة بتاريخ 2022/3/17 .....

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق العلوم الجنائية والجنائية .....

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: أثر جودة المعلومات الجنائية على الجرائم الجنائية .....

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2023.16.7.....

توقيع المعني (ة)

2020 ديسمبر 27

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في .....

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): عادل سعيدي الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالبة

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 200134183 والصادرة بتاريخ 2016/4/11

المسجل(ة) بكلية / معهد العلوم الاقتصادية والتجارية قسم العلوم المالية والمحاسبة

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: مذكرة ماستر أثر جودة المعلومة المحاسبية على القوائم المالية

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2022/6/17

توقيع المعني (ة)